کتابخانه آستان قدس

اسم کتاب شفا — عربی

مصنف / مؤلف شیخ ابوعلی سینا

خطی / چاپی نسخ ۱۸ سطری

سال طبع یا تحریر — عدد اوراق ۴۶

جزء کتب حکمت خطی شماره ۱۸۱

شماره عمومی ... شماره قبض ...

واقف نادرشاه تاریخ وقف ۱۱۴۵

طول ۱۹ عرض ۱۲ سانتیمتر قفسه ۹

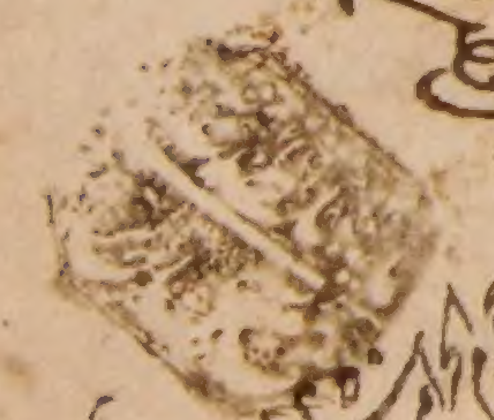
کتاب برهان شفا و رساله زکات

حکمت و کلام

برهان شفا

۱۵۰۴۶





۱۱۵ ورق کتابت دارد

بسم الله الرحمن الرحيم من استعان بغيره فقد ذل فبه نستعين

المقالة الاولى من الفن الخامس من الجملة الاولى وهي في البرهان من المنطق

وفيها اثنى عشر فصلا الاول في الدلالة على الغرض من هذا الفن

لما كان العلم المكتسب بالفكرة والحاصل بغير اكتساب فكرى قسمين احدهما التصديق والآخر التصور وكان المكتسب بالفكرة من التصور حاصلا لنا بحد ما وكان التصديق على مراتب فمنه يقيني يعتقد معه اعتقاد ثان اما بالفعل واما بالقوة القريبة من الفعل ان المصدق به لا يمكن ان لا يكون على ما هو عليه او لا يمكن زوال هذا الاعتقاد فيه ومنه شبيه باليقين وهو اما الذي انما يعتقد فيه اعتقاد واحد والاعتقاد الثاني الذي ذكرناه غير معتقد معه بالفعل ولا بالقوة القريبة من الفعل بل هو بحيث لو عني ان نبه عليه بطل استحكام التصديق الاول او ان كان معتقدا كان جايز الزوال الا ان الاعتقاد الاول متقرر لا يعتقد معه بالفعل نقيضه امكان ومنه اقناعي ظني دون ذلك وهو ان يعتقد الاعتقاد الاول ويكون معه اعتقاد ثان اما بالفعل واما بالقوة القريبة الى الفعل ان نقيضه ممكن وان لم يعتقد هذا فلان الذهن لم يتعرض له وهو بالحقيقة مظنون كانت القياسات ايضا على مراتب فمنها ما يوقع اليقين وهو البرهان ومنها ما يوقع شبيه اليقين وهو اما القياس الجدلي واما القياس السوفسطائي المغالطي ومنها ما يقنع فيوقع ظنا غالبا وهو القياس الخطابي واما الشعري فلا يوقع تصديقا ولكن يوقع تخييلا محركا للنفس الى انقباض وانبساط بالمحاكاة لامور جميلة او قبيحة وايضا كان التصور المكتسب على مراتب فمنه تصور للشيء بالمعاني

الغرض



العرضية التي تخصه وحده او على وجه يعمه وغيره ومنه تصور للشيء بالمعاني الذاتية على وجه تخصه وحده او على وجه يعمه وغيره واما الذي تخصه من الذاتيات وحده اما ان يشتمل على كمال حقيقته وجوده حتى يكون صورته المعقولة موازية لصورته الموجودة او لم يشذ منها شيء من معانيه الذاتية واما ان يتناول شطرا من حقيقته دون كلها كذلك القول المفصل المستعمل في تمييز الشيء وتعريفه فربما كان انما تميزه المعرف تميزا عن بعض دون بعض فان كان بالعرضيات فهو رسم ناقص وان كان بالذاتيات فهو حد ناقص وربما كان انما يميزه عن الكل فان كان بالعرضيات فهو رسم تام وخصوصا اذا كان الجنس قريبا مرتبا معه وان كان بالذاتيات فهو عند الظاهريين من المنطقيين حد تام وعند المحصلين ان كان اشتمل على جميع الذاتيات اشتمالا لا يشذ منها شيء فهو حد تام وان كان يشذ منها شيء فليس حدا تاما وليس الغرض في التحديد ان تحصيل تميز بالذاتيات فقط الا ترى انك لو قلت ان الانسان جسم ناطق مائت فليس هذا وان تميز بالذاتيات بحد تام لانه اخل بفصول اجناس متوسطة وكذلك ان كان يشتمل على فصول الاجناس المتوسطة وكان للشيء وحده بغير مشاركة غيره فصول كثيرة كان في واحد منها كفاية في التميز لم يكن فيه به وحده كفاية في تمام الحد بل يحتاج الى ان يذكر جملتها حتى يكون الحد الحقيقي فلهذا ليس رسم الحد ما قيل من انه قول وجيز مميز للمطلوب بالذات بل ما قاله المعلم الاول في كتاب الجدل ان الحد قول دال على الماهية يعني بالماهية كمال حقيقة الشيء الذي بها هو ما هو وبها يتم حصول ذاته فهذا الكتاب هو الذي يعنيه بالمواد التي اذا جعلت حدودا وقياسا كان القياس موقعا لليقين وهو القياس البرهاني ويعنينا المواد التي اذا جعلت اجزاء حد كان الحد موقعا للتصور التام

ويصلح ان يجعل التصور بنوع ما مبدأ للتصديق لان كل مصدق به متصور
وليس كل متصور يصدق به فان معاني الالفاظ المفردة والالفاظ المركبة التركيب
تركيب قول جازم كلها متصورة وليست يصدق بها بل الاقوال الجازمة قد يتصور
ويصدق بها ولكن يكون ذلك من وجهين اما التصور فمن جهة ان معناها قايم
في النفس كقولك الانسان حيوان واما التصديق فلان معناها مضاف
الى حال الشيء في نفسه بانه كما تصور اي انه كما حصلت منه صورة معقولة
مرتبة او وقعت بين حدودها كذلك الحال لحدودها في الوجود وفي نفس الامر
فاذ الامر هاهنا هكذا فيشبه ان يكون التصديق بوجه ما كالتمام للتصور ويكون
ساير اصناف التصورات التي لا تنفع في التصديق مطرحة في العلوم وانما يطلب
منها في العلوم ما يعين في التصديق فاذا كان هاهنا هكذا فيجوز ان يكون انما
هذا الكتاب الى القياس دون الحد بان يسمى كتاب البرهان بهذا المعنى واما في الحقيقة
فهو كتاب البرهان والحد معا فاذا ذكرنا غرض هذا الكتاب وهو انه افادة
الطريق الموقع للتصديق اليقيني والتصور الحقيقي فمنفعة الكتاب ظاهرة
وهي التوصل الى العلوم اليقينية والتصورات المحققة النافعة بل الضرورية لنا
اذا شرعنا في استعمال هذه الالة التي هي المنطق واخذنا نزدد بميزانها
العلوم النظرية والعملية معا **الفصل الثاني** في مرتبة كتاب البرهان ان
القوانين التي سلفت اكثرها على نهج طبيعي من الترتيب فكان من حق العلم
الذي في البسائط ان يقدم على المركبات ومن حق العلم الذي في التركيب الاول

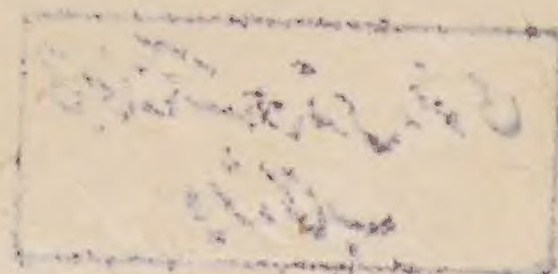
الجازم

الجازم ان يقدم على الذي في القياس فكان من حق العلم الذي في القياس المطلق
ان يتقدم على القياس الخاصة واما هذه الفنون التي انتقلنا اليها فمن الجايز ان يقدم
بعضها على بعض وليس لما بينها من الترتيب والاوضاع حاجة ضرورية
لكن الاشبه ان يكون المعلم الاول رتب هذا العلم الذي في البرهان قبل ساير القانون
لان الغرض الافضل في جميع ما سلف وفي القياس نفسه هو التوصل الى كسب
الحق واليقين وهذا الغرض يفيده هذا العلم دون غيره من ساير الفنون
والاولى في كل شيء ان يقدم الاهم ويصرف الشغل الى الغرض قبل النفل فاما
ما يفيده ساير الفنون فانه من الامور التي ينتفع ببعضها في الامور المدنية المشتركة
دون استفادة الكمالات الخاصة الا ما يتعلم منه على سبيل ما يتعلم الشر ليحذر
والكمال الخاص قبل الكمال المشترك وذلك لان بعضها يتعلم ليحترز منه
وبعضها ليرتاض به او ليكفح به معاند الحق وبعضها ليقتدر به على مخاطبة
الجمهور وحملهم المصالح لما يظنون ظنا او يتخيلون تخيلا وجميع ذلك مما لا غنية
عن تلخيصه لتكملة الاقسام لكن من الناس من راى ان الاصوب هو ان يقدم
العلم المعلم للجدل على هذا العلم فاستنكر ما يقوله كل الاستنكار ورد عليه
كل الرد وليس يحق الرجل ذلك النكير وكل الرد فان من وسع للناظر واعذر له
في الاجل فسلك هذا السبيل كان ذلك حسن من وجه وان كان الاول احسن
من وجه فان الاول احسن من وجه حسن الاختيار والتفقه على الرقه زجار
والثاني احسن من جهة اختيار حسن التدريج وذلك لان مدار الجدل

الجدل

انما هو على القياس والاستقراء من كل واحد منها برهاني وغير برهاني والقياسات
فطريات البرهانية الاولى وهي المؤلفة من مقدمات محسوسة ومجربة واولية او اوليات القياس
كما ستقف عليه والاستقراءات البرهانية من المستوفية المذكورة فاما القياس
الجدلي فهو من المقدمات المشهورة واستقراء من المستوفية بحسب الظن وبحسب
اللغوي الوجودي من القياس وكل مقدمة محسوسة او مجربة او اولية فانها مشهورة
في حكمها ولا ينعكس وكل استقراء حقيقي فهو ايضا استقراء بحسب الظن
ولا ينعكس وليس كل ما اورد في الجدل فهو شيء بعيد عن البرهان بل كثير من
المواد البرهانية مذكورة في الجدل لكنها لم يؤخذ من حيث هي صادقة بواسطة
او بلا واسطة بل من حيث هي مشهورة ولو اخذت من حيث هي صادقة لم يعرض
بمشهورات غير صادقة فالمادة الجدلية الاولى اعم من المادة البرهانية الاولى نعم
يتشعب شعب البرهان الى مواد لا يكون مشهورة ولكن ليست تلك المواد
بالمواد الاول للبرهان ومع ذلك فان النسب التي يكون بين تلك المواد البرهانية
لا يدفع الجدل استعمالها بل انما لا يستعملها لانه ليس له الى معرفتها سبيل
واما النسبة التي بين تلك الحدود فيستعمل في الجدل لكن الحدود انفسها ربما
دلت عن الجدل وفي المنطق لا يعطى الحدود بل يعطى النسب التي بين الحدود فاذن
نسب المواد الثواني مما يعطى ايضا في تعليم صناعة الجدل بحسب ما يعطى المنطق
نسبة فاذا كان كذلك فنسبة مادة الجدل ونسبة التي يعطى في تعليم قانون الجدل وهما
شيئان مختلفان الى المواد الاولى للبرهان والى النسب الثواني التي يعطى الحدود

المواد



المواد في تعليم قانون البرهان وهما شيئان مختلفان نسبة صورة قياس المطلق
الى القياس البرهاني واذا كانت هذه النسبة احدى الدواعي الى تقديم القياس
فكذلك تلك احدى الدواعي الى تقديم كتاب الجدل لكن بينهما بعد ذلك فرق وذلك
لان العام قد يكون مقوما للشيء وقد يكون عارضا ونسبة القياس المطلق الى القياس
البرهاني هي نسبة امر مقوم ونسبة المشهور الى الصادق بلا وسط ليست نسبة
امر مقوم ولذلك اذا التفت الانسان الى الصادق بلا وسط من حيث هو صادق
بلا وسط ولم يلتفت الى شهرته بل فرض مثلا انه غير مشهور بل شنيع ما اوقع ذلك
خللا في التصديق به كما لو سلب عن القياس البرهاني حد القياس المطلق لاختل
بل لا يمتنع لكنه وان كان كذلك فان الابتداء بالاعم ثم التدرج الى الاخص مع عرفان
الفصل بينه وبين ما يشاركه في ذلك الاعم امر نافع وان كان الاعم ليس مقوما وعلى
هذه هذه الصورة حصلت ملكة البرهان فانه انما فطن اولا للجدل ثم انتقل
الى البرهان وايضا فان الامور المجهولة اذا طلب طالبا سوصل اليها في اكثر الامر بان
يورد اولا قياسات جدلية على سبيل الارتياض ثم يتخلص منها الى القياس
البرهاني وهذا شيء يستعمل في صناعة الجدل واما صناعة الخطابة والشعر
فبعيدان عن النفع في الامور الكلية النظرية في ذلك لان موضوعها الامور
الجزئية وان نقلت الى الامور الكلية ظلمت بين والعموم الكلية واما المغالطة
فانها وان شارك الجدل في انها كانت اولا قبل البرهان في الزمان فانها انما كانت
يتقدم تقدم الضار لا النافع وتقدم الجدل تقدم النافع والمغالطة ليست
على البرهان

مما ينتفع بوجه ولا مادة تهاين ركة لمادة البرهان بوجه بل لا المادة المغالطة
يحمل على مادة البرهان ولا صورتها على صورته ولا بالعكس والخطابة فقد
تقدمت من البرهان في الزمان فكانت اما مشتبهة بالجدل وفي حكم الجدل او كانت
على حكم المغالطة وليس التقدم في الزمان هو المقصود بل التقدم النافع الذي
مع مشاركة ما **فصل ٣** في ان كل تعليم وتعلم فبعلم قد سبق التعليم والتعلم
فمنه صناعي مثل تعلم النجارة والصياغة وانما يحصل بالمواظبة على استعمال
افعال تلك الصناعة ومنه تلقيني مثل شعر ما او لغة ما وانما يحصل بالمواظبة
على التلفظ بتلك الالفاظ والاصوات ليحصل ملكة ومنه تاديبي وانما
يحصل بالمشورة على متعلمه ومنه تعليمي وهو ان يالف الانسان اعتقاد راي
وانما يحصل له من جهة الثقة بالمعلم ومنه تنبيهي كمن يعلم من الاول ان المغناطيس يجذب
الحديد لكنه غافل عنه في وقته ولا يتفطن لذلك عند احساسه جاذبا للحديد
فيتعجب منه فيقال له هذا هو المغناطيس الذي عرفت حاله فحينئذ يتنبه ويزول
عنه التعجب او كمن يخاطب بالاوايل فلا يتفطن لها لنقص في العبارة او في
ذهنه فيحتال في تقريبها له ومنه اصناف اخر من المقدمات الاولية وليس شي منها بذهني او فكري
والذهني والفكري هو الذي يكتسب بقول مسموع او معقول من المذكورات من شانه ان يوقع
اعتقادا او رايا لم يكن او يوقع تصورا لم يكن وهذا التعليم والتعلم قد يكون بين
اثنين وقد يكون بين انسان واحد مع نفسه من جهتين فيكون من جهة ما يحس
بالحد الاوسط في القياس مثلا معلما ومن جهة ما يستفيد النتيجة من القياس

متعلما

متعلما والتعليم والتعلم بالذات واحد وبالاعتبار اثنان فان شيئا واحدا
وهو الانسياق ما الى اكتساب مجهول بمعلوم يسمى بالقياس الى الذي يحصل
فيه تعلما وبالقياس الى الذي يحصل عنه وهو العلة الفاعلية تعليما مثل
التحريك والتحرك وكل تعليم وتعلم ذهني وفكري فانما يحصل بعلم قد سبق
وذلك لان التصديق والتصور الكاينين بهما انما يكونان بعد قول
قد تقدم مسموع او معقول ويجب ان يكون ذلك القول معلوما اولا ويجب
ان يكون معلوما لا كيف اتفق بل من جهة ما من شانه ان يكون علما بالمطلوب ان لم يكن
بالفعل فبالقوة واما التصديق فيتقدمه معلومات ثلثة احدها تصور المطلوب
ان لم يصدق به بعد والثاني تصور القول الذي يتقدم عليه في المرتبة والثالث
تصديق القول الذي يتقدم عليه في المرتبة فيتبع هذه الثلثة المعلومات
تصديق بالمطلوب وسواء جعلت القول الذي يتقدم عليه بالمرتبة قياسا او استقراء او
او تمثيلا او ضميرا او غير ذلك فلا بد من مقدمة او مقدمات يحصل العلم بها
من جهتين من جهة التصور اولا والتصديق ثانيا من القياس المفضي الى النتيجة حتى يكتسب بها تصديق
لم يكن واما التصور فيجب ان يتقدمه تصور اجزاء الحد او الرسم لا غير و
في الصناعات العملية ايضا انما يتوصل الى التعلم والتعليم من علم متقدم كان للمتعلم
النجارة والنجار يجب ان يعلم اولا ما الخشب وما القدوم وان الخشب من شانه
ان ينحت بالقدوم وينشر بالمنشار ويثقب بالمثقب وما اشبه هذا و
اعلم انه لما قيل كل تعليم وتعلم ذهني حسبوا ان الغرض في قوله ذهني هو ان يفرق

عن الحس ملي لو انه قد تعلم ايضاً حسي عن علم قد سبق لكن ادرك شيئاً بالحس
ثم نسيه فهو يتطلبه ويتعرفه فيكون هذا الطلب الثاني بعد علم سبق و
هذا مما ليس يحتاج فانه نسيه ان يكون المعلم والتعليم لا يقالان على ما يستفاد
بالحس ولو ان انا ارانا انا غيره شيئاً ما عرضه على حسه وافاده ادراكا
لمحسوس لم يكن عنده معرفته فانه لايق لنفس ما فعل به الآخر انه علمه
شيئاً ولايق للمفعول به ذلك انه تعلم شيئاً اللهم الا ان يكون انما اراه ما اراه
ليحدث به له ملكة ما صناعية وذلك اذا كان ما يريه هيئة عمل وذلك باعتبار
غير اعتبار كونه مدركا لذلك من حيث هو محسوس والاشبه ان يكون هذا
ايضا ليس تعليما وتعلما بل تعريفا وتعرفا وان لا يكون ادراك الجزئيات علما بل
معرفة وبعد ذلك فان قوله ان كل تعليم وتعلم ذهني فبعلم قد سبق ليس الغرض
فيه اي سبق اتفق بل ان يكون مسبقا نافعا في هذا التعليم والتعلم وحاصل الوجود
في هذا التعليم حصول العلة مع المعلول والاحساس الاول فليس شيئا موصلا
الى الاحساس الثاني ولا جزءا من السبب الموصل الى الاحساس الثاني نافعا
فيه موجودا معه فان اريد ان يكون هذا الكلام على هذا التاويل كالصحيح فيجب
ان يجعل بدل التعليم والتعلم التعريف والتعرف اذ يفهم من التعليم والتعلم
ما لم يتواطوء عليه في هذا الكتب بل ما يفهم من التعريف والتعرف ولا مناقشة
في ذلك وقد قالوا ان قول القايل كل تعليم وتعلم ذهني ليس في صحة قول
القايل كل تعليم وتعلم فكري فان هذا القايل يكون قد احتج بقوله الفكري

ليس يحتاج

الحسي

الحسي فهو لانه يعرض لهم ما يعرض لاولئك وشيء آخر وهو ان الذي
هو الذي يكتسب بالذهن والذهن غير الحس فاي حاجة الى ما يفصله
عن الحس والذي عندي هو ان الذهني اصلح من الفكري فان الذهني
اعم من الفكري والحدسي والفهمي فان الفكري هو الذي يكون بنوع من
الطلب فيكون هناك مطلوب ثم تتحرك النفس الى الطلب فتكون الى الاوسط
على الجهة المذكورة في كتاب القياس فلا يزال تستعرض الامور المناسبة
الى ان يجد حدا اوسط واما الحدسي فهو ان يكون يكون المطلوب اذا سنح للذهن
تمثل الحد الاوسط من غير طلب وهذا كثيرا ما يكون او ان يكون احدى
المقدمتين سانحة للذهن فتضاف اليها دفعة حد اما اصغر واما اكبر
فيتحقق نتيجة من غير فكر ولا طلب واما الفهمي فهو ان لا يكون الاوسط
حصل له بطلب ولا بسنوح بل يسمع من معلم خارج والذهني هو الذي
يتلقى جميع هذا فان قال قايل ان الفهمي هو فكري ايضا لان النفس عند
ما تسمع تتفكر فيقال له ان المعلم كلما اورد حد القياس فعلم المتعلم
من جهة التصور كان ذلك دفعة ثم اذا انضاف اليه حد آخر فخلصت
مقدمة فان شك فيها لم ينتفع بما قال المعلم الا ان تفكر في نفسه فيعلم
فيكون هذا تعليما مركبا من فهمي ومن فكري اذ هو قياس مركب وكل
قياس من جملته فهو تعليم مفرد وكلامنا في المفرد واما ان يرجع الى المعلم
فيفيده المعلم العلم بالقياس فيكون العلم انما جامع القياس كلامنا في

فحصلت

ذلك القياس لهذا الكلام فاما ان لم يشك المتعلم فظاهر ان التصديق
يتبع التصور دفعة بلا فكرة وبالجملة يجب ان يفرد التعليم الذي يخص
في اعتباره تعليما واحدا او قياسا واحدا فلا تاخذ خلطا فان الخلط
قد يجوز ان يتركب من اصناف شتى فيجد منها ما يكون فهما دفعة وما
هو غير فهم دفعة وهناك لا يكون استفهام بان عاد وفكر من نفسه فذلك تعلم
من نفسه ادعاء فاستفهم المعلم مرة اخرى ففهم فالتعلم هو الذي في هذه
الكرة ثم قد علم ان الفكرة امر كالحركة للنفس ينتقل بها من شيء الى شيء
يتردد طالبا واجدا فاذا لم يحصل في التعليم والتعلم هذه الحركة على وجهها
لم يكن هناك فكرة واذا كان كل تعليم وتعلم للامور العقلية فهو اما على
سبيل الفكر او الحدس او الفهم وليس ذلك في التصديق فقط بل وفي
التصور وكل ذلك ذهني فقولهم تعليم وتعلم ذهني هو اصوب والشيء
الذي اذا وقع التصديق به كان تصديقا بالقوة لشيء آخر فهو اما ملزومه
واما معانده او كلي فوقه او جزئي تحته او جزئيه معه والملزوم اذا علم
بالعلم بالفعل كان ذلك العلم علما بالقوة بلازمه وذلك بالقياس الاستثنائي
من شرطية متصلة والمعاند اذا علم بالفعل كان ذلك العلم علما بالقوة
بمعانده اما برفعه عند وضع ذلك او وضعه عند رفع ذلك وذلك
بالقياس الاستثنائي من شرطيا منفصلة والكلي اذا علم وجود حكم عليه
من ايجاب او سلب بالفعل كان ذلك علما بالقوة بالجزئي الذي تحته بطريق

القياس

القياس والجزئي اذا علم وجود حكم عليه بالايجاب او السلب كان ذلك
ظنا بالقوة على الكلي الذي فوقه ان كان المعلوم حكما في بعض الجزئيات وذلك
بالاستقراء الناقص او كان علما بالقوة بالكلي الذي فوقه ان كان المعلوم حكما
يعم كل جزئي وذلك بالاستقراء التام والجزئي اذا علم وجود حكم عليه كان ذلك
ظنا بالقوة في جزئي آخر انه كذلك اذا كان يشاركه في معنى وذلك بالتمثيل
فاذن كل صنف من العلم والظن المكتسب اذا كان اكتسابه ذهنيا فهو
بعلم او ظن سابق سواء كان بتعلم من الغير او باستنباط من النفس وليست
هذه كلها سواء في كونها علما بالقوة بل قوة بعضها اقرب وبعضها ابعد لان
اللازم ليس متضمنا في الملزوم اذا لم يكن لزومه على سبيل وضع
وحمل فانا اذا قلنا كل ج آ فمعنى هذا القول كل واحد مما تحت ج
ويوصف بج ويوضع لج فهو آ فقد ضمنا موصوفات
ج في هذا الحكم فهذه المعرفة بالقوة التي كانها فعل والعلم بان الاوسط
موجود للاصغر ليس علما بالقوة بان الاكبر موجود له اذا كان الاكبر محمولا
فان كون الاكبر للاصغر ليس مندرجا في كون الاوسط للاصغر كانه محصور
تحته بل الامر بالعكس فانك اذا علمت ان كل ج آ فقد علمت ان كل موصوف
ج هو آ ودخلت فيه الموصوفات بج واما اذا علمت ان كل ج ب
فلم يدخل آ الذي هو محمول على ج في هذا لا بالفعل ولا بالقوة لان قولنا
كل ج آ معناه كل موصوف بج وداخل تحت ج فهو آ وليس قولك

كل ج ب معناه كل ج هو كل محمول ب اذ الكلية في جنب الموضوع فان
قال قايل انه اذا كان كل ج ب كان ج موصوفا بكل محمول ب فذلك
وان كان حقا فليس هو مفهوم نفس اللفظ بل هو لازم عنه واذا قلت
كل ب فهو مفهومه كل موضوع تحت ب وليس يجب ان يظن ان هذا
السبق هو في الزمان بل بالذات فمن الاشياء ما نعرفها الآن بالفعل
اذا كان معنا معرفة قريبة بالقوة التي كانها فعل ويكون تلك المعرفة
قد سبقت بالزمان وبعضها انما نعرفها مع العلم المحتاج اليه في آن
نعلمه الذي لو سبق في الزمان لكان علما بالقوة القريبة جدا ومثال ذلك
انك اذا فرضت حدا اكبر واوسط واصغر لكان الاوسط حاصل الوجود
للاصغر وانت تنظر هل الاكبر للاوسط لينتج منه الاكبر للاصغر فان
اذا بان لك انه للاوسط بان لك في الحال انه للاصغر لم يحتج الى ان تنتظر
شيئا وان تنظر في تاليف الاصغر مع الاوسط بل اخذ للتبيين الامرين
معا في الزمان ولم يحتج ان يطلب بعد وجود الاكبر للاوسط انه
موجود للاصغر ولا في اصغر جزء من الزمان لو كان لكن هذا العلم
السابق انما هو سابق بالذات واليه توجيه اول الطلب بالذات
وهكذا ينبغي ان يفهم هذا الموضع **فصل** في تعديد مبادي
القياسات بقول عام ان مبادي القياسات كلها اما ان يكون امورا مصدقا
بها بوجه او غير مصدق بها والذي لا تصديق بها ان لم يجر مجرى

اقتصاد

المصدق بها بسبب تاثير يكون منها في النفس يقوم ذلك التاثير من
جهة ما مقام ما يقع به التصديق لم ينتفع بها في القياسات اصلا والذي
يفعل هذا الفعل هي التخيلات فانها تقبض النفس عن امور وتبسطها
نحو امور مثل ما يفعله الشيء المصدق به فيقوم مع التكذيب بها مقام
ما قد اصدق كمن يقول للعسل انه مرة مقياة فتنفر عنه النفس مع التكذيب
بما قيل كما تنفر عنه مع التصديق به او قريبا منه وكما تقول ان هذا المطبوخ
المسهل هو في حكم الشراب ويجب ان تتخيله شرابا باخذه يسهل عليك
شربه فيتخيل ذلك فيسهل عليه وذلك مع التكذيب به فهذا الواحد
هو مبدا القياسات الشعرية ومنافع القياسات الشعرية عند الجمهور في الامور
الجزئية قريبة من منافع القياسات المعقودة من المقدمات التي يولف منها قياسات
في الامور الجزئية اذ كان الغرض في ايقاع التصديق فيها هو تقرير النفس
على انقباض او انبساط او سكون عنهما واذا كان التخيل من شانه ان يفعل
ذلك قام مقامه على ان اكثر عوام الناس اطوع للتخيل منهم للتصديق
فهذا قسم واما القسم الذي فيه التصديق فاما ان يكون التصديق به على
وجه ضرورة او على وجه تسليم لا يختلج في النفس معانده او على وجه ظن
غالب والذي على وجه ضرورة فاما ان يكون ضرورته ظاهرة وذلك بالحس
او بالتجربة او او بالتواتر او يكون ضرورته باطنة فالضرورة الباطنة
اما ان يكون عن العقل واما ان يكون خارجة عن العقل وبقوة اخرى غير

العقل واما الذي عن العقل فاما ان يكون عن مجرد العقل او عن العقل مستعينا فيه
بشيء والذي عن مجرد العقل فهو الاولي الواجب قبولها كقولنا الكل اعظم
من الجزء واما الذي عن العقل مع الاستعانة بشيء فاما ان يكون المعين غير
غريزي في العقل فيكون هنا التصديق واقعا بكسب فيكون بعد المبادئ و
كلامنا في المبادئ واما ان يكون المعين غريزيا في العقل اي حاضرا وهو الذي
يكون معلوما لقياس حدوده الاوسط موجودا بالفطرة وحاضرا للذهن فكلما احضر
المطلوب يتولاه من حدين اكبر واصغر تمثل هنا الوسط المعين بينهما للعقل من غير حاجة
الى كسب وهذا مثل قولنا ان كل اربعة زوج فان من فهم الاربعة وفهم الزوج
تمثل له ان الاربعة زوج فانه في الحال يتمثل انه منقسم بمتساويين و
لذلك كلما تمثل للذهن الاربعة وتمثل الاثنان تمثل في الحال انها ضعفه
لتمثل الحد الاوسط واما اذا كان ذلك ستة وثلثين او عددا آخر فيفتقر الذهن
الى طلب الاوسط فهذا القسم هو الاولى به ان يسمى مقدمة فطرية القياس واما
الذي هو خارج عن العقل فهو احكام القوة الوهمية التي يحكم بها جزما وبالضرورة
الوهمية اذا كانت تلك الاحكام في امور ليس فيها للعقل حكم اولي وتلك
الامور مع ذلك خارجة عن المحسوسات فيضطر الوهم النفس الى حكم ضروري
فيها كاذب اذ يجعلها في احكام ما يحس مثل حكم النفس في اول ما يوجد
مميزة وقبل ان يتثقف بالآراء والنظر ان كل موجود فهو في مكان او حيز
مشار اليه وان الشيء الذي ليس في داخل العالم ولا في خارجه فليس بموجود

فان النفس

فان النفس تحكم بهذا بالضرورة ولا يكون العقل هو الموجب لهذا ولكن يكون
ساكتا عن هذا ثم اذا نظر العقل القطعي الذي يخصه والف قياسا من مقدمات
مشتركة القبول بين العقل وبين قوى اخرى ان كان لها حكم في القبول و
التسليم انتج ان للمحسوسات مبادئ مخالفة للمحسوسات فاذا انتهى النظر الى النتيجة نعت
القوة التي تحكم حكم المذكور فنعلم انها كاذبة ضرورته وان فطرتها وضرورتها
غير الضرورة العقلية وان كانت ضرورتها قوية في اول الامر واول ما يكذبها
انها نفسها لا تدخل في الوهم ومع ذلك فانه قد يصعب علينا التمييز بين
الضروريتين الآن ننظر في موضع المط ومحموله فان كان شيئا اعم من المحسوس
او خارجا عنه وكانت الضرورة تدعو الى حمله على ضرورة محسوسة لم
تلتفت اليها بل تفزع الى الحجة والموجود والشيء والعلة والمبدأ والكل والجزء
والنهاية واما اشبه ذلك كلها خارجة عن الامور المحسوسة بل حقائق النوعيات
ايضا مثل حقيقة الانسان فانها مما لا يتخيل ومما لا يتمثل في اوهامنا بل انما لها
عقلنا وكذلك كل حقيقة كلية من حقائق نوعيات الامور المحسوسة فضلا عن
العقليات كما سنبين ذلك في موضعه فمبادئ البراهين التي من جنس المسلمات
بالضرورة هي من هذه التي يدرك ويصدق بها بالضرورة الحقيقية دون تلك
الوهمية هنا واما ما يكون على سبيل التسليم فاما ان يكون على سبيل تسليم عن
غلط واما على سبيل تسليم غلط واما الذي على سبيل تسليم صواب
فهو اما على سبيل تسليم مشترك فيه واما على سبيل تسليم من واحد خاص

التصديق

فيكون ذلك نافعا في القبيل الذي يخاطب به ذلك الواحد الخاص ولا يكون
به مما يتجه له نحو المخاطب والقياس بل نحو المخاطب ولا ينتفع به المخاطب
والقياس فيما بينه وبين نفسه البتة انتفاعا حقيقيا او مجردا او الذي على
سبيل تسليم مشترك فيه اما ان يكون رأيا يستند الى طايفة او يكون رأيا لا يستند
الى طايفة بل يكون متعارفا في الناس كلهم قبوله وقد مرنوا عليه فهم لا
يخلون به محل الشك وان كان من شأنه ما اذا اعتبره المميز وجعل نفسه كانه حصل
في العالم دفعة وهو مميز ولم يعود شيئا ولم يؤدب ولم يلتفت الى حاكم غير العقل
ولم ينفعل عن الحياء والخجل فيكون حكمه خلقيا لا عقليا ولم ينظر الى موجب
مصلحتهم فيكون بتوسط لا بضرورة واعرض عن الاستقراء ايضا فيكون بتوسط
ولم يلتفت الى انه هل يعرض عليه بشيء واذا فعل هذا كله ورام ان يشكك
نفسه فيه امكنه الشك كقولهم ان العدل جميل وان الظلم قبيح وان شكر المنعم
واجب فان هذه مشهورات مقبولة وان كانت صادقة فصدقها ليس
مما يتبين بفطرة العقل التي له منزلة المذكورة بل المشهورات هذه وامثالها
منها ما هو صادق لكن يحتاج في ان يصير يقينيا الى حجة ومنها ما هو صادق
بشرط دقيق لا يتفطن له الجمهور ولا يبعد ان يكون في المشهورات كاذب
والسبب في اعتقاد المشهورات احد ما تقدمنا بالاشارة عنه عند تمثلها
في الذهن للامتحان فهذه هي المشهورات المطلقة واما الذي يستند الى
طايفة فمثل ما يستند الى امة او الى ارباب صناعة وتسمى مشهورات

والقابس له

مرن على الشيء مرونا ومرانة تعوده واستمر عليه

محدودة

الى امة

محدودة ومثل ما يستند الى واحد او اثنين او عدد محصور يوثق به
ويخص باسم المقبولات واعلم ان جميع الاوليات ايضا مشهورة ولا ينعكس
كان جميع المصدق بها على سبيل تسليم غلط فهو ان يسلم المسلم شيئا على
انه امر آخر لمشابهته اياه ولمشاركته في لفظ او معنى على ما سنبين في
موضعه وهي المقدمات المشبهة كمن يقول كل عين باصرة ويكون ذلك مسلما
من حيث يفهم منه احد معاني الاسم المشترك فيلحظ بدله آخر فيحسبه انه المسلم
او يعتقد به مغالطة حتى يقع في ان يظن نفسه او يظن غيره ان الدينار يبصر
وكمن يتسلم ان كل مسكر خمر واخذ بدله ما يسكر بالقوة وهذه هي المقدمات
المشبهة واما المظنونات فهي التي يظن ظنا من غير وقوع اعتقاد جزم وذلك
اما المشابهة للامور المشهورة فيكون مشهورة في بادي الراي الغير
المتعقب فاذا تعقب علم انها غير مشهورة مثل قولهم انصر اخاك
ظالما او مظلوما فان هذا يظن كما يقرع السمع ظنا ويمال اليه ميلا ثم
اذا تعقب كان المشهور انه لا يجوز ان ينصر الظالم اخا كان او ولدا لكنه
في الحال يفعل بعلة الى ان يتعقب واما ان يقع بها الظن على سبيل القبول
من ثقة واما ان يقع الظن بها من جهات اخرى ليس لاخذها على انها مشهورات
كمن يرى عبوسا يا تيه يظنه باطنا به وهذه المظنونات انما ينتفع
في المقاييس من حيث ان بها اعتقاد الامر رجحانا من حيث ان مقابلها يختلج في
الصدر فاذن جميع المشهورات وما سلف ذكره ايضا معها نافع من حيث

متخيل ومحرك للخيال ولا ينعكس اما المصدق بها

بهتها

ينفع هي لانها معتقدة فان صناعة جارية استعمال المظنونات جاز
استعمال المذكورات قبلها وكذلك المشهورات انما ينتفع بها الامر حيث انها كلها
قد يجوز ان يشكك فيها بل من حيث هي معتقدة اعتقادا لا يختلج مقابله
فيكون مما قبلها من الامور الضرورية اذا اعتقدت وسلمت نافعا نفعها
فيصلح استعمالها حيث يصلح استعمال تلك واما الضروريات الوهمية
فانها بالحري ان يكون اقوى من المشهورات لا في النفع بل في شدة اذعان النفس
الغير المقوية لها فانها ربما بقيت مشهورة وربما صارت شنعة فيكون كاذبة المقولة
شنعة معا ويكون صيرورتها شنعة ليست بسبب امر تدعو اليه من الغرائز
والاخلاق والمصالح بل لما تدعو اليه العقول فاذن مبادي القياسات
محسوسات ومجربات ومتواترات واوليات ومقدمات فطرية القياسات ووهميات
ومشهورات مطلقة ومشهورات محدودة ومسلمات ومقبولات ومشبهات
ومشهورات في بادي الراي الغير المتعقبة ومظنونات ظنا ومخيلات فهي اربعة عشر
صنفا وههنا قسم من مبادي المقاييس وهي التي ليست مبادي من جهة
المقاييس نفسها فان الاقسام الذي يكون من جهة المقاييس هو ما قلناه ولكن هي
مبادي من جهة المعلم وهو ان يكلف المعلم المتعلم تسليم شيء آخر فيسلمه
ووضعه ليبني عليه بيان شيء فيضعه وهذه هي الامور التي تسمى اصولا
موضوعة ومصادرات **فصل في المطالب وما يتصل**
ك في ذلك بيان اصناف مبادي العلوم واصناف حدود الوسطى

واما المطالب بحسب ما يحتاج اليها ههنا فانها بالقسمة الاولى ثلثة اقسام
وبالقسمة الثانية ستة اما بالقسمة الاولى فمطلب ما ومطلب هل ومطلب
لم ومطلب ما على قسمين احدهما الذي يطلب به معنى الاسم كقولنا ما الخلا
وما العنقاء والثاني الذي يطلب به حقيقة الذات كقولنا ما الحركة وما المكان ومطلب
هل على قسمين احدهما بسيط وهو يطلب هل الشيء موجود على الاطلاق
او ليس موجودا على الاطلاق والآخر مركب وهو يطلب هل الشيء موجود كذا
او ليس موجود كذا فيكون الوجود رابطة لا محمولا مثل قولك هل الانسان موجود
حيوانا او ليس بموجود حيوانا ومطلب لم قسمين فانه اما بحسب القول في التركيب
وهو الذي يطلب الحد الاوسط وهو علة اعتقاد القول والتصديق
به في قياس ينتج مطلوبا ما واما بحسب الامر في نفسه وهو يطلب علة وجود
الشيء على ما هو عليه من وجوده مطلقا او وجوده بحال واما مطلب الاي والكم
والكيف والاين والمتى وغير ذلك فهي راجعة بوجه ما الى هل المركب
فان اراد احد ان يكثر المطالب بعديد هذه فليفعل الآن المطالب
العلمية الذاتية هي تلك ومع ذلك فان مطلب اي ابسط هذه البواقي
واشد دلالة على المطلوب به وانما يطلب ليتميز الشيء بما يخصه وتلك اوسع مطلب اي
مذهب واعرض مجالا وان احب احد ان يجعل مطلب اي مشتملا
بوجه على مطالب كيف وكم واين وغير ذلك فليفعل فيكون مطلبا هل
ولم يطلبان التصديق ومطلبا ما واي يطلبان التصور فمطلب ما الذي

بحسب الاسم متقدم لكل مطلب واما مطلب ما الذي بحسب تحقق الامر
في نفسه فمتاخر عن مطلب هل البسيط فان الذي يطلب ما ذات
الحركة وما الزمان فانما يطلب مائية امر موجود عنده واما ان يطلب احد
هل حركة او هل زمان او هل خلاء او هل اله جل ثناؤه موجود فيجب
ان يكون قد فهم اولا ما يدل عليه هذه الاسامي فانه يمكن ان يعلم ما يدل
عليه الاسم ولا يعلم حينئذ هل المدلول عليه موجود او غير موجود ولا ينعكس
ولا يذهب عليك ان الفرق بين ما ذا يدل عليه الاسم وبين ما الشي
في نفسه غير قليل ونفس اعطاء الحد في جواب ما هو لا يدل على ان الشي
موجود او غير موجود وان كان الحد انما هو بالحقيقة للموجود ولكن لا يعرف
في اول الامر ان هذا القول حد مجازي بحسب الاسم او حقيقي
بحسب الذات الا بعد ان نعرف ان الذات موجودة ولذلك
يوضع في التعاليم حدود اشياء يبرهن على وجودها من بعد كالمثلث
والمربع واشكال اخرى حددت في اول كتاب اسطقسات الهندسة
فكان حدا بحسب شرح الاسم ثم اثبت وجودها بعد فصار الحد ليس
بحسب الاسم فقط بل بحسب الذات بل صار حدا بالحقيقة ويجب ان
يعلم ان الفرق بين الذي يفهم من الاسم بالجملة والذي يفهم من الحد بالتفصيل
غير قليل فكل انسان اذا خاطب باسم فهم منه ما ووقف على الشي الذي
يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض

بصناعة المنطق فيكون احد الامرين معرفة والثاني علما كان الحس معرفة
والعقل علم ومبادي العلوم تختلف في تقدمها على العلوم وتصديق
التعاليم بها ففي بعض مبادي العلوم انما يوضع ان الامر موجود او
غير موجود فقط لان الضرورة تدعو بها الى هذا المقدار كقولنا ان الامر
لا يخرج عن طرفي النقيض او مثل وضعهم ان الاشياء المساوية لشي واحد
متساوية وبعضها انما يوضع اولا ما ذا يدل عليه الاسم كما ذكرنا من حال
المثلث والمربع المذكورين في فاتحة كتاب الاسطقسات ثم من بعد ذلك
يثبت وجوده وفي بعضها يحتاج ان يوضع الامران جميعا مثل الوحدة
في فاتحة علم العدد ونحن مستقصون بهذا فنقول الامور التي تذكر
في المبادي منها معان مركبة ومنها معان مفردة والمعاني المركبة انما يليق
بها ان يستدعى فيها التصديق لا لان يعطى لها الحدود فان التركيب
الخبري للتصديق واما الحدود فللمعاني المفردة وما في حكم المفردة و
القضايا المتعارفة والاصول الموضوعة مركبة فاذن لا يتحقق
فيها معنى اعطاء الحد والمهية ولا بد من ان يقبل بالنية ليتبين بها غيرها
فقد حصل من هذا ان هذا القسم من المبادي يوضع بالهلية واما المعاني
المفردة فمنها ما هي اعراض موضوع الصناعة ومنها ما هي داخلة في جملة
موضوع الصناعة فما كان منها من اعراض موضوع الصناعة واثاره
ولواحقه فهي التي يطلب في الصناعة ليصح فيها وجودها وليس وجودها

الا للموضوع فيكون النظر في انها موجودة لموضوع الصناعة لتلك الصناعة
وذلك هو النظر في انها موجودة فاذن اثبات وجودها الى تلك الصناعة
فهذه لا يجوز ان يكون بينة الوجود ومجهولة لموضوع الصناعة اعراض اذ موضوع
الصناعة كما بين لك من بعد ماخوذ في حدها ووجودها ان يكون له واذ
هذه في الصناعة المستعملة لموضوعها غير بينة الوجود وانما يطلب وجودها
لموضوع الصناعة بل وجودها مطلقا في تلك الصناعة فيستحيل
ان يوضع وجودها في المبادى واذ لا بد من ان يفهم حدودها فيجب ان يوضع
حدودها في المبادى فهذا القسم حدودها في المبادى دون وجودها واما
اما ما كان من المفردات داخلا في جملة الموضوع فلا بد من ان يفهم ولا بد
ايضا من ان نعرف بوجودها وانها حقه معا فانها ان لم يفهم مهيتها لم
يمكن ان يعرف بشيء من امرها وان لم يوضع وجودها فكيف يطلب وجود شيء
لها واذا لا يورد في العلوم البرهانية الاشياء داخلا في الصناعة والداخل
في الصناعة اما الموضوع الذي للصناعة وما هو منه واما احكامها
الموضوع فاذن بعض المفردات يوضع حدودها في المبادى دون وجودها
وبعضها يوضع حدودها ووجودها واذا ما خلا المفرد مركب والمركب النافع
في العلوم قضية والقضية انما يوضع وجودها لا لحد دون حدها على ما قلنا
فتبين من جميع ذلك ان من الامور المعتبرة في الصناعة ما يوضع بهليته
فقط ومنها ما يوضع لمهيته ومنها ما يوضع بهليته ومهيته واما مطلب

لم فانه

لم فانه على كل حال متاخر عن المطلبين معا فان ما لا يتصور معناه
فان طلب لم فيه محال وما تصور ايضا معناه وانه ما هو او ما معنى الكلام
الدال عليه ولم يعط انه موجود او غير موجود بحال او على الاطلاق فان طلب
اللم فيه ايضا محال ولكن طلب اللم الذي بحسب القول ربما كان يتقدم على طلب اللم
الذي بحسب الامر في نفسه فربما صح عند ما يقاس ان ح ت ولا ندرى العلة
في نفس الوجود لكون ح ت فيكون قد علمنا انا لم نعتقد ان ح ت ولم نعلم
انه لم كان ح ت في نفس الامر وربما طلب اللم الذي بحسب الامر في نفسه
غير مفتقرة الى تقدم مطلب اللم الذي بحسب القول وذلك اذا كان الشيء بينا
بنفسه بالحس واما علته فلا مثل جذب المغناطيس للحديد فان ذلك
ليس يمكن ان يثبت بقياس او يطلب بلم حتى يعطى الحد الاوسط فيه
ولكن اذا اصيب بالحس خطر بالبال طلب اللم فيه فيطلب لم صار المغناطيس
يجذب الحديد فيطلب علة الامر في نفسه لا علة التصديق به وكثيرا ما
يتفق ان يكون الحد الاوسط في القياس وهو علة القياس علة ايضا للامر في
نفسه فيكون قد اجتمع المطلبان معا في بيان واحد فصل السادس
في كيفية اصابة المجهول من المعلوم ان كل مطلب من هذه فانما يتوصل
الى نيله بامور موجودة حاصلة ولكن منها موضع شك في ان المعدوم الذات
ومحال الوجود كيف يتصور اذا سئل عنه بما هو حتى يطلب بعد ذلك هل
هو هو فان لم يحصل له في النفس معنى كيف يحكم عليه بانه حاصل او غير حاصل

والمحال لاصورة له فى الوجود فكيف نوخذ عنه صورة فى الذهن يكون ذلك
المتصور معناه فنقول فى جوابه ان هذا المحال اما ان يكون مفردا لا تركيب فيه ولا
تفصيل فلا يمكن ان يتصور البتة الا بنوع من المقايسة بالموجود وبالنسبة
اليه كقولنا الخلاء وضد الله جل وعز فان الخلاء يتصور للاجسام كالقابل
وضد الله جل ثناؤه يتصور بانه لله كالمحاد البارد فيكون المحال يتصور بصورة
امر ممكن ينسب اليه المحال ويتصور نسبته اليه وتشبيهاً به واما فى ذاته فلا يكون
متصورا ولا معقولا ولا ذات له واما الذى فيه تركيب وتفصيل مثل غزايل
وعنقاء مغرب وانسان يطير فانما يتصور اولا تفاصيله التى هى غير محالة
ثم يتصور ثم يتصور لتلك المفاصيل اقتران ما على القياس الاقتران الموجود
فى تفاصيل الاشياء الموجودة المركبة الذوات فيكون هناك اشياء ثلثة
منها جزآن كل بانفراده موجود والثالث تاليف بينهما هو من ما هو تاليف
متصور بسبب ان التاليف من جهة ما هو تاليف من جملة ما يوجد فعلى هذا
النحو يعطى معنى دلالة اسم المعدوم فيكون المعدوم انما يتصور لتصور مقدم
للموجودات فنقول الآن انه اذا كان حصل عندنا حكم على كلى اول حصوله
اما بينا بنفسه مثل ان كل انسان حيوان والكل اعظم من الجزء او بينا باستقراء
او تجربة على الوجوه التى تصدق بها الاشياء من غير استعانة بقياس فقد
علمنا بالقوة الحكم على كل جزئى تحته ولكن جهلناه بالفعل فلا نعرف مثلا
ان زيد الذى بالمدينة حيوان لانا انما عرفناه بعد بالقوة اذ عرفنا ان كل

انسان

انسان حيوان وانما جهلناه بالفعل لانه يحتاج ان يجتمع لنا الى هنا العلم
علما آخر او علمان آخران حتى يخرج الذى بالقوة الى الفعل وذلك
لانه يجب ان نعلم ان هذا موجود وان نعلم انه موجود انسانا فاذا حصل
لنا بالحس معرفة انه موجود وانه انسان من غير ان كان مطلوبا او متعلما
اقترن بذلك علم كان حاصلا عندنا ايضا بغير قياس اقترانا على التاليف
الذى من شانه ان يحدث بالذات علما ثالثا علمنا ان زيدا حيوان فيكون
عن معرفة وعن علم اجتمعا حدث لنا علم اما المعرفة منها فهو ما كان
من الحس واما العلم فما كان من العقل والمعرفة حدثت فى الحال واما
العلم فقد كان معنا قبلها وهذا الذى يحصل منها فقد يجوز ان يكون
قد كان لنا مطلوبا وطلبنا مباديه الموصلة اليه ويجوز ان يكون شيئا
فيه انساقنا اليه انسياقا فالموافاة اسبابه من غير طلب ومع ذلك فيجب
ان يتقدم تصور المطلوب ومباديه على كل حال وقد يتفق ان لا يكون هكذا
بل يكون الحكم على الكلى حاصلا عندنا بقياس والحكم على الجزئى حاصلا بقياس
آخر فاذا اجتمعا حصل العلم الثالث ولكن وان كان كذلك فان القياسات
الاولى يكون من مقدمات بينة بنفسها او مكتسبة بالاستقراء والتجربة والحس
من غير قياس على ما يوضح بعد ثم ان لسائل ان يسئل احيانا فيقول هل تعلم
ان كل اثنين زوج ومعلوم ان جوابه انى اعلم ذلك فيعود فيقول هل الذى
فى يدى زوج او فرد وعدد الناس الذين بمدينة كذا زوج او فرد فان

اجيب بانا لا نعلم ذلك عاد فقال فلم تعرفون ان كل اثنين عدد زوج
فان هنا فى يدى اثنان ولم تعرفوا انه زوج وقد قيل فى التعليم الاول
ان قوما اجابوا عن هذا الجواب غير مستقيم فقالوا نحن انما نعرف ان كل
اثنين عرفناه فهو زوج وهذا الجواب فاسد فانا نعرف ان كل اثنين
بوجود عرف انه لم نعرف فهو زوج فنقول بل الجواب عن هذا انا لم نقل
انا نعرف كل اثنين زوج فاذا لم نعرف اثنينا زوجا انتقض قولنا وايضا
لم نقل انا نعرف من كل شئ هو اثنان انه اثنان فنعرف انه زوج بل قلنا
احد قولين اما ان كل اثنين عرفناه فانا نعرف انه زوج او كل اثنين فى نفسه
عرفناه او لم نعرفه فهو فى نفسه زوج واما القسم الاول فلا ينقض الشبهة
التى اوردت واما الوجه الثانى فهو معرفة عامية لا يناقضه الجهل الخاص
لانا وان لم نعلم ان الذى فى يد فلان زوج او ليس بزوج فعلمنا ان كل اثنين
فهو فى نفسه زوج ثابت معنا غير باطل واما ما جهلناه فانه داخل فى علمنا
بالقوة لا بالفعل والجهل به لا يكون جهلا بالفعل بما عندنا واذا حصل عندنا
ان الذى فى يده اثنان وتذكرنا المعلوم الذى كان عندنا عرفناه فى
الحال ان الذى فى يده زوج فاذن مجهولنا غير معلومنا ولسنا اذا لم نعرف
ان شيئا ما فهو زوج ام لا لانا لا نعرف انه اثنان ام لا يبطل ذلك ان نعلم كل
ما هو اثنان فهو زوج فيكون قد علمنا ايضا ذلك الزوج من وجه فبهذا يزول
ذلك الشك وقد ذكر ان مانن الذى خاطب سقراط فى ابطال التعليم والتعلم

اسم حكيم استاد افلاطون

قال

قال له ان الطالب علما ما اما ان يكون طالبا لما يعلمه فيكون طلبه باطلا واما ان
يكون طالبا لما يجهله فكيف يعلمه اذا اصابه كمن يطلب عبدا آبقا لا يعرفه
فانه اذا وجده لم يعرفه فتكلف سقراط فى مناقضته اذ عرض عليه ما اخذ
بيانه شكل هندسى وقرر عنده ان المجهول كيف يصاد بالمعلوم بعد ان
كان مجهولا وليس ذلك بكلام منطقى لانه بين ان ذلك ممكن فاذن قياس
انتج امكان ما كان الى بيان ما به قياس انتج عدم امكانه ولم يحل الشبهة
واما افلاطن فانه تكلف حل الشبهة وقال ان التعلم تذكر يحاول
ان يصير المطلوب قد كان معلوما قبل الطلب وقبل الاصابة ولكن
انما كان يطلب اذ كان قد نسى فكلما تبادى اليه البحث تذكر وتعلم فيكون انما
علم الطالب امرا كان علمه فكان افلاطن قد اذعن للشبهة وطلب الخلاص
منها بان وقع فى محال وهذا شئ كنا قد استقصينا كشفه فى تلخيصنا للكتاب
الذى فى القياس ولكنا نحن مع ذلك نقول ان المطلوب لو كان معلوما لنا من
كل وجه ما كنا نطلبه فهو معلوم لنا من وجهين مجهول من وجه فهو معلوم
لنا بالتصور بالفعل ومعلوم لنا بالتصديق بالقوة وانما هو مجهول لنا من حيث
هو مخصوص بالفعل وان كان معلوما من حيث الخصوص ايضا بالفعل فاذا
سبق منا العلم بان كل ما هو كذا فهو كذا من غير طلب بل بفطرة عقل
او حس او غير ذلك من الوجوه فقد احطنا بالقوة علما باشياء كثيرة
فاذا شاهدنا بالحس بعض تلك الجزئيات من غير طلب فانها فى الحال تدخل بالفعل

بحث العلم الاول وهذا يجادى من وجه ما اورده ما بين من مثال الآبق
حذو بحذوه فانا نعلم المطلوب بالتصور اولا كما نعلم الآبق بالتصور
اولا ونعلم ما قبله مما يوصل الى معرفته بالتصديق فيه كما نعلم الطريق
قبل معرفة مكان العبد الآبق فاذا سلكنا السبيل الى المطلوب وكان
عندنا منه تصور لذاته سابق وطريق سوصل اليه فاذا انتهت اليه
فانا حينئذ ادركنا المط كما اذا سلكنا السبيل الى الآبق فكان عندنا
منه تصور سابق لذاته وطريق موصل اليه فاذا انتهينا اليه عرفناه
ولو انا كنا لم نشاهد الآبق البتة ولكن تصورنا له علامة كل من يكون على
تلك العلامة فهو آبقنا ثم اذا انضم الى ذلك علم واقع لا بكسب بل اتفاقا
بالمشاهدة او واقع بكسب وطلب وامتحان ويعرف فوجدنا تلك
العلامة على عبد علمنا انه آبقنا فيكون العلامة كالحد الاوسط في القياس
واصبنا صاحب تلك العلامة في عبد كحصول الصغرى وعلمنا بان كل من
به تلك العلامة فهو آبقنا كحصول الكبرى قديما عندنا ووجدان الآبق
كالنتيجة وهذا الآبق ايضا لم يكن معلوما لنا من كل وجه والا ما كنا نطلب
بل كان معلوما لنا من جهة التصور ومجهولا لنا من جهة المكان فنحن نطلبه من جهة
ما هو مجهول لنا من جهة ما هو معلوم فاذا علمنا وظفرنا به حصل لنا بالطلب
علم شيء لم يكن وانما حدث باجتماع شيئين للعلم احدهما السبيل و
سلوكها اليه الثاني وقوع الحس عليه كذلك المطلوبات المجهولة نعرف باجتماع

شيئين

شيئين احدهما شيء متقدم عندنا وهو ان كل ب آ وهو نظير السبب
الاول في مثال الآبق والثاني امر واقع في الحال وهو معرفتنا ان ج ب
بالحس وهو نظير السبب الثاني في مثال الآبق وكما ان السببين هناك
موجبان لادراك الآبق فكذلك السببان ههنا موجبان لادراك المطلوب
وليس ما صادر عليه ان كل ما لم يعلم من كل وجه فلا يعلم اذا اصيب بمسلم
بل كل ما يجهل من كل وجه فهو الذي لا يعلم اذا اصيب واما اذا كان قد علم
امر العلم به فذلك العلم علم بالمط بالقوة فهو كالعلامة له وانما يحتاج
الى اقتران شيء به يخرجه الى الفعل فيكون فكلما يقترن به ذلك المخرج
الى الفعل يحصل المط فاذ قد تقرر انه كيف يكون التعليم والتعلم الذهني
بالمط وان ذلك انما يحصل بعلم سابق فيجب ان يكون عندنا مبادٍ اول للتصديق
ومبادٍ اول للتصور ولو انه كان كل تعلم وتعلم سابق لكان كل علم بتعليم
وتعلم ولذهب الامر الى غير النهاية فلم يكن تعليم وتعلم بتة بل يجب
ان يكون عندنا امور مصدق بها بلا واسطة وامور متصورة بلا واسطة
وان يكون هي المبادي الاولى للتصديق والتصور ولنبدا بمبادي التصور
ولنشتغل ولا بمبادي التصديق اليقيني الفصل السابع في البرهان
المطلق وفي تسمية الذين احدهما برهان لم والآخر برهان ان ويسمى دليلا
ولنفصل اولا وجوه العلم المكتسب قد يقال علم مكتسب للتصور الواقع
بالحدود وللمصادرات والاوضاع التي ينتج بها العلوم ويقال لكل تصديق

تعليم

حتى وقع من قياس منتج ان كل كذا كذا وليس كذا وبقي لما كان احصن بهنا
وهو كل تصديق حق وقع من قياس لو وقع التصديق بان كذا كذا و
يوقع ايضا تصديقا بانه لا يمكن ان لا يكون كذا ومعلوم ان بين التصديقين
فرقا لان النتايج المطلقة يعلم انها كذا ولا يكون معها التصديق بانها
لا يمكن ان لا يكون كذا الا اذا اخذ المطلق عاما للضروري ما دام الذات
موجودة وللضروري ما دام الموضوع موجودا على ما نوضع به و
للوجود الغير الضروري باحد الوجهين ثم علم وجه الضرورة بعد علم
وجه الاطلاق وذلك للنظر ثان والعلم الذي هو بالحقيقة يقيني هو الذي
يعتقد فيه ان كذا كذا ويعتقد انه لا يمكن ان لا يكون كذا اعتقادا لا يمكن
ان يزول فانه قيل التصديق الواقع ان كذا كذا من غير ان يقترن به التصديق
الثاني انه يقيني فهو يقيني غير دائم بل يقيني وقتا ما فالبرهان قياس مؤلف
يقيني وقد قيل في تفسير هذا اقوال ويشبه ان يكون المراد باليقيني
انه يقيني النتيجة فانه اذا كان يقيني النتيجة فليس هو في نفسه يقينيا
وان امكن ان يجعل لهذا وجه متكلف لو تكلف جعل ادخال المؤتلف
فيه حشوا من القول بل يكفي ان يقال قياس يقيني النتيجة ويغلب على ظني
ان المراد بهذا قياس مؤتلف من يقينيات وان كان في اللفظ ادنى تحريف
فاليقينية اذا كانت في المقدمات كان ذلك حال البرهان من جهة نفسه وان كانت
في النتيجة كان ذلك حاله بالقياس الى غيره وكونه يقيني المقدمات امر له في

ذاته فهو

ذاته فهو اولى ان يكون ماخوذا في حده ومعرفا بطبيعته والاستقراء الذي يستوفى
فيه الجزئيات كلها فانه يفيد اليقين ايضا ان كانت القضايا الجزئية يقينية
وهي التي يصير في القول كبرى وان كان حقها ان يكون صغريات وهي من جملة
البرهان المفيد للان وذلك لان ذلك الاستقراء هو بالحقيقة قياس وهو القياس
الشرطي الذي اسميه القياس المقسم فهو داخل في هذا الحكم اما الاستقراء الآخر
هو الذي انه لا يدخل في هذا الحد وقد علمت ان القياس المقسم كيف هو قياس
حقيقي اقتراني اذ قد علمت ان ليس كل قياس اقتراني انما هو من حمليتين
فيجب ان لا يذهب عليك ان شيئا يفيد اليقين في الان وليس هو برهان
ولا يلتفت الى ما يقوله من يعرف من اصناف القياسات الاقترانية الا الحملية
فقط بل ذلك الاستقراء قياس ما واذا كان القياس يعطي التصديق بان كذا كذا
ولا يعطي العلة في وجود كذا كذا كما اعطى العلة في التصديق فهو برهان ان لما
وان كان يعطي العلة في الامرين جميعا حتى يكون الحد الاوسط فيه كما هو علة للتصديق
بوجود الاكبر للاصغر او سلبه عنه في البيان كذلك هو علة لوجود الاكبر للاصغر
او سلبه عنه في نفس الوجود وهذا البرهان يسمى برهان لم وبرهان ان فقد يتفق
فيه ان يكون الحد الاوسط في الوجود لا علة لوجود الاكبر للاصغر ولا معلولا بل امرا
مضايفا له او مساويا له في النسبة الى علة عارضا معه او غير ذلك مما هو معه
في الطبع معا وقد يتفق ان يكون في الوجود معلولا لوجود الاكبر في الاصغر فالاول
يسمى برهان الان على الاطلاق والثاني يسمى دليلا مثال برهان الان المطلق ان هنا

المحموم قد عرض له بول ابيض خاثر في غلبة الحادة وكل من يعرض له ذلك يخاف عليه السرسام ثم ينتج ان هذا المحموم يخاف عليه السرسام وانت تعلم ان البول الابيض والسرسام معا معلولان بعلة واحدة وهي الحركة الاخلاط الحادة الى ناحية الراس وامتلاءها نحوه وليس ولا واحد منهما بعلة ولا معلول للآخر ومثال الدليل ان هذا المحموم ينوب حماه غبا وكل من ناب حماه غبا فحماه من عفونة الصفراء ونقول ان القمر يتشكل بشكل كذا وكذا عند الاستنارة اي يكون اولا هلالا ثم نصف قرص ثم بدرا ثم يتراجع على تلك النسبة وما قبل الضوء هكذا فهو كري فالقمر كري او نقول ان القمر ينكسف انكسافا واذا انكسف القمر فقد حالت الارض بينه وبين الشمس ونقول ان هذه الخشبة محترقة وكل محترقة فقد مستها النار فجميع هذا بتبيين المعلول من العلة ويسمى دليلا وهذا ظ ولا نطول لبيانه واما البرهان المطلق اعني برهان لم فمثل ان نقول ان الانسان عفن فيه الصفراء لاحتقانها واستداد المسام وكل من عرض له هذا فهو يحم غبا نائبا او لازما يشتد في الثالث او نقول القمر وقع في مقابلة الشمس والارض متوسط بينه وبين ضوءها عنه وكل ما كان كذلك انكسف انكسافا او نقول هذه الخشبة باشرتها النار وكل خشبة باشرتها النار احترقت فان هذا كله يعطي التصديق بالمطلوب ويعطي علة وجود المطلوب في نفسه واما اصناف الاسباب وكيف يمكن ان يؤخذ حدودا وسطى فسنفصلها التفصيل المستقصى بعد انشاء الله تعالى واما الآن فنقول ان جميع ما هو سبب لوجود المطلوب اما ان

أن نتوهم ضد الرقة

عفنت

يكون

يكون سببا لنفس الحد الاوسط كونه سببا لوجوده للاصغر او لا يكون سبب لوجود الحد الاكبر في نفسه ولكن لوجوده للاصغر فقط مثال الاول ان حمى الغب معلولة لعفونة الصفراء على الاطلاق ومعلولة لها ايضا في وجودها لزيد ومثال الثاني ان الحيوان محمول على زيد بتوسط حمله على الانسان فالانسان علة لوجود زيد حيوانا لان الحيوان محمول اولا على الانسان والانسان محمول على زيد فالحيوان محمول كذلك على زيد وكذلك الجسم محمول اولا على الحيوان ثم على الانسان فالحيوان وجوده للانسان علة وجود الانسان جسما فاما على الاطلاق فليس الانسان وحده علة لوجود الحيوان على الاطلاق ولا الحيوان وحده علة لوجود معنى الجسم على الاطلاق فان سنح لسائل ان يسئل ويقول بل الحيوانية علة لوجود الانسانية لزيد فانه ما لم يصر حيوانا لم يصر انسانا وكذلك حال الشك في ان فصل الجنس هو اولا للنوع او للجنس فليكن الجواب عن ذلك فرضا لنا علينا ودينا نقتضيه والآن فنقول ان الجنس علة للنوع في حمل فصل الجنس عليه كما هو علة له في حمل جنس الجنس عليه ونبين ما يجب في حل الشك المذكور بعد ونقول ان كل شيء يكون علة للحد الاكبر فانه يكون صالحا لان يكون حدا اوسط له وان لم يكن بينا انه علة له بل كان يقينا انه لا ينفك عنه في وجوده فيتحقق من ذلك تاليف القياس البرهاني ولكن لا يكون القياس المؤلف برهان لم بعد فاني ان سمي ذلك فلا يكتسب التام واذا تبين بحجة فيكون اليقين انما يتم لا بذلك الحد الاوسط وحده بل بالحد الاوسط الآخر وهو الذي بين ان السبب سبب بالفعل لكنه اما ان يكون السبب المعطي اولا ليس

الاكبر

الجنس

سببا قريبًا او ليس سببا وحده بالذات بل هو بالحقيقة جزء السبب وهذا مثل
الحساس فانه علة بوجه ما للحيوان فاذا قلنا كل حساس حيوان لم يجعل ذلك الجزء احد
وجهين اما ان يجعل اسم الحيوان مرادفا لاسم الحساس حتى لا يكون الحيوان الا نفس
الشئ ذي الحس فيكون حينئذ الاوسط والاكبر اسمين مترادفين ولا يكون احدهما
اولى بان يكون علة للآخر واما ان يكون معنى الحساس يدل على شئ ومعنى
الحيوان على شئ اكمل معنى عنه على ما هو الحق وعلى ما علمت حتى يكون الحيوان
ليس هو شيئا ذا حس فقط بل جسما ذا نفس غاذية نامية مربية حساسة
متحركة فانت تعلم ان نفس كونه ذا حس ليس هو كونه جسما ذا نفس غاذية
نامية مربية حساسة وان كان هذا لازم عنه وقد علمت الفرق بين المعنيين
وليس ايضا يلزم من وضعك شيئا ذا حس من غير وسط ولا حجة ان يعلم
انه يجب ان يكون جسما ذا نفس متغذية نامية مولدة وغير ذلك فانك
لو فرضت انه هيهنا جسما له حس وكل شئ من ذلك لم يمنع عليك تصوره
بالبديهة نعم قد تستنكره وتجد الوجود بخالفه وليس اليقين يقينا
بمطابقة الوجود وبالاستقراء كما علمت لا بل كل ما لم ينكر البديهة وجوده فانك
تجوز وجوده وكل ما جوزت وجوده فليس مقابله يقينا لك واذا كان كذلك
فليس قولك كل حساس حيوان ولا تعني بالحيوان الحساس نفسه حتى يكون اسما مرادفا له
بل بمعنى اخر له خصوصية مفهوم حققناه امرا متيقنا به مع ان الحساس علة
الا انه ليس وحده علة بل هو احد العلل اي جزء العلة فيجب ان يعتقد هنا

ولايلتفت

ولا يلتفت الى ما يقال فاما ان اخذت الحساس مرادفا للحيوان فقد جعلت
الحد الاوسط اسما مرادفا لاسم الاكبر فيما فعلت شيئا فاذن علة الاكبر الذي عن شئ بعد
ذكرها يجب ان يكون علة كاملة وعلة ولصيقة ثم يعتبر الاعتبارات التي اعطيناها
ونعود فنقول وربما كان الاوسط في الوجود معلول الاكبر بالحقيقة بالحقيقة لكنه
ليس معلول وجود الاكبر في الاصغر بل انه وان كان بالحقيقة معلولا للاكبر
فانه يكون علة لوجود العلة في المعلول فانه لا يمتنع ان يكون العلة اولا
موجودة لشئ فيكون ذلك الشئ معلولا لها ثم يكون العلة بتوسط ذلك المعلول
لمعلول آخر فيكون هذه الواسطة معلولة في الوجود للاكبر لكنه علة لوجود علته
في معلول آخر فيكون هذه الواسطة معلولة في الوجود للاكبر لكنه علة لوجود علته
في معلول آخر وليس سواء ان نقول وجود الشئ وان نقول وجود الشئ في الشئ
ولا يتناقض ان نقول هذا معلول الشئ ثم نقول لكنه علة لوجود هذا الشئ
في معلول آخر فان حركة النار معلولة مثلا لطبيعتها ثم قد يصير علة لحصول
طبيعتها عند الشئ الذي حصلت عنده ففعلت فيه ولذلك الشئ التي يحتمل
حدا اوسط دون نفس طبيعة النار فان نفس طبيعة النار لا يكون علة للاحراق
بذاتها الا بتوسط معلول هو لماستها للمحترق او حركتها اليه مثلا فالشئ الذي
هو علة لوجود الاكبر مطلقا فهو علة له في كل موضوع ولوجوده في كل اصغر
والا فهو علة لا لوجوده مطلقا ولكن لوجوده في موضوع ما فاما العلة لوجود
الاكبر في الاصغر فليس يجب ان يكون لا محالة علة للاكبر بل ربما كان معلولا له على

الوجه الذي قلناه وليس لقايل ان يقول بعد من قولكم ان يكون ما هو علة له في الاكبر
وجوده لما وجد له واذا كان كل شي كان الاكبر علة لوجود الاوسط كانت علة له
حيث كان علة له في وجوده للاصغر فلم يكن هو علة لوجود الاكبر في
الاصغر بل معلولا له ومحال ان يكون المعلول علة فان الجواب عن ذلك
انه يجوز ان يكون الاكبر من حيث هو ذاته علة للاوسط من حيث هو ذاته
ويكون لكل واحد منهما اعتبار كونه في شي وهو غير اعتبار ذاته فان كان
ذات الاوسط لا يتحقق موجودا الا ان يكون في ذلك الاصغر فلا شك
ان الاكبر علة لوجوده في الاصغر واما ان كان ذلك امرا لا يلزمه فيجوز
ان يكون شي آخر علة لذلك ويجوز ان يكون وجود الاكبر للاصغر من
الامور اللازمة للاكبر فيكون الاكبر هو علة للاوسط من حيث ذاته
الاوسط او علة له من حيث وجوده للاصغر ويكون ذلك عن الاكبر من حيث ذاته
ليس من حيث هو موجود للاصغر ويكون المعلول لكونه للاصغر فلا ينقلب
العلة معلولا فتامل هذا المعنى في مثل المثال الذي اوردناه هنا ثم نقول
فاذا كان الحد الاوسط علة لوجود الاكبر في الاصغر فهنا هو برهان لم بعد ان
علمت ان كون الاوسط علة ما بوجه للاكبر ليس كافيا في ان يصلح وضعه حدا
اوسطا ما لم يستكمل مرابط عليته واما اذا كان الحد الاوسط معلولا للاكبر
ووجوده للاصغر حتى يكون ذلك علة هو الذي يكون البرهان عن مثله
برهان ان فيجب ان تعرف هذا الفصل على هذه الصورة فيتخلص

فيتخلص من كثير من الشبهات **فصل الناس في ان العلم اليقيني بكل**
ما له سبب من جهة سببه ومراعاة نسب حدود البرهان في ذلك
ثم نقول اذا كان يحمل المحمول على موضوع دايما او يسلب عنه دايما او يحمل
او يسلب عنه في وقت بعينه يكون ان فيه بالضرورة علة لتلك العلاقات
النسبة بين الموضوع والمحمول تلك النسبة وذوات المحمول والموضوع
ليس لها لولا تلك العلة تلك النسبة بين الموضوع بالوجوب بل بالامكان
فاذا علمنا من غير وجه الذي به صار الحكم ما بينهما ضروريا على تلك النسبة
فقد علمنا من جهة غير الجهة التي بها لا يمكن ان لا يكونا بتلك الحال وذلك هو
ان يعلم الحكم بوجه غير وجه السبب الذي يوجبه لان كل نسبة للموضوع
الى المحمول المذكورين وللمحمول الى الموضوع المذكورين نفرض واقعة لا من
الجهة التي توجبها العلة فهي واقعة من جهة امكان لا وجوب فيكون قد علم
ان كذا كذا ولم يعلم انه لا يمكن ان لا يكون كذا فان علم انسان ان فلانا به بياض
البول في حمى حادة وكل من به بياض بول في حمى حادة فهو يعرض له سرسام فلا
يكون له به علم اذ لم يعلم العلة في ذلك وكذلك لو قال قايل ان كل انسان ضحاك
وكل ضحاك ناطق فلا يجب من هذا ان يتيقن ان كل انسان ناطق بحيث
لا يجوز ان يصدق بامكان نقيض هذا وذلك لان الضحك اعني القوة الضحكية
لما كانت معلولة لقوة النطق فما لم يعلم وجوب قوة النطق للناس
ووجوب اتباع قوة الضحك لقوة النطق لم يحصل له يقين انه لا يمكن

ان يوجد انسان ليست له قوة الضحك الا ان يوجد في ذلك الحس في ذلك بالحس
والحس لا يبيع الخلاف فيما لم يحس او يوجد بالتجربة واما العقل فيمكن اذا ترك
العادة ان يشك في هذا فيتوهم انه ليس للانسان قوة ضحك دايما و
للجميع او يتوهم زايلا او ليس بمقوم لماهية الانسان او يبقى الوجود له الا
ان يكون بنفسه يوجب كون الانسان ناطقا يوجب ذلك ان اوجب ولم
يحتج الى زيادة وح يكون قد عرف وجوبه بعلته فاستحال ان يعود [illegible]
العلة فان فرضنا انه ليس نعرف ان الانسان ناطق فح لا ينبغي له ان الانسان
ضحاك باليقين من طريق الناطق فان كان بينا مثلا ان كل ضحاك ناطق
فكيف يصير من ذلك بينا ان الانسان ناطق وبالجملة اذا كان معلوما
ان الانسان ناطق لم يكن يطلبه والقياس عليه وجه وان كان مما يطلب و
يجهل فالصغرى في هذا القياس مجهولة يجب ان تطلب فاذن من الجايز
ح ان يتوهم انه ليس كل انسان بضاحك فيكون العلم المكتسب منه جايز
الزوال اذا كان انما اكتسب بوضع ان كل انسان ضاحك فان علم من الوجه
الذي صار به الضحك واجبا وهو ان اعطيت العلة الموجبة في نفس الانسان
الضحك فيجب ضرورة ان يكون ذلك قوة النطق فيكون عرف اولا ان كل
انسان ناطق فاقتناصه بتوسط الضحك فضل وكذلك حال السواد للغراب
فانا انما نقول كل غراب اسود بوجه من الاستقراء والتجربة وانما يمكننا ان
نتيقن بذلك اذا عرفنا ان للغراب مزاجا ذاتيا من شانه ان يسود دايما

ما يظهر

ما يظهر عليه من الدليل فنبين ان هذا الشيء او الحال اذا كان له سبب لم
يتيقن الا من سببه فان كان الاكبر للاصغر لا بسبب بل لذاته الا انه ليس
بين الوجود له والاوسط كذلك الا انه بين الوجود للاصغر ثم الاكبر بين الوجود
للاوسط فينعقد برهان يقيني ويكون برهان ان ليس برهان لم وانما كان يقينيا
لان المقدمتين كلتاهما واجبتان ليس فيهما شك والشك الذي كان
في القياس الذي للاكبر سبب يصله بالاصغر وكان حينئذ لم يعلم من السبب
الذي يجب بل اخذ من جهة هو بها لا يجب بل يمكن فان كل ذي سبب انما يجب
بسببه واما ههنا فكان بدل السبب الذات وكان الاكبر للاصغر لذاته
ولكن كان خفيا وكان الاوسط ايضا له لذاته لا لسبب حتى ان جهل جهل الاوسط
ولكن لم يكن خفيا وقد علمت المقدمة الصغرى لذاته والكبرى ايضا كذلك لذاته
اذ لم يكن الاكبر للموضوعات بالاوسط الا لذاتها لا لسبب يجهل حكمه بجهله
والذات شيء واحد وهو ان لقايل ان يقول كيف يكون الذات الواحدة
يقتضي لذاته شيئين شلاح الاصغر كيف يقتضي ث الاوسط والاكبر
والواحد يقتضي الواحد اللهم الا ان يقتضي احدهما لذاته والاخر يقتضي
الثاني لا لذاته بل بتوسط ذلك الاول منهما فح يكون ث علة لا لا بحسب
البيان فقط بل بحسب الوجود فالجواب ان المنطقي من حيث هو منطقي
يجب ان ياخذ ان هذا يمكن في مواد هذه صفتها ولا يمكن في مواد مخالفة
لها واما هل لهذه المواد امكان ام لا وهل مناسب صحيح ام لا فليس

هو بعلم منطقى بل البحث عن مثال هذا للفلسفة الاولى فانه متعلق بالبحث عن احوال
الموجودات وهناك يتحقق انه يجوز ان يكون للذات الواحدة من الذوات التى
ليست بغاية البساطة لواحق كثيرة يلحق بعضها قبل بعض وان فى
بعض الذوات البسيطة احوالا يشبه بهذا من جهة تركيب معنوى فيها ولا يكون
بساطتها بساطة مطلقة واكثر الموجودات هذه صورتها فقد تحصل من ههنا
ان برهان الان قد يعطى فى مواضع يقينا دايما واما فيما له سبب فلا يعطى اليقين
الدايم بل فيما لا سبب له ومن هذه الجهة يقال الرياضى لا يعطى له فى كثير من الامور
المنسوبة الى الهيئة لانه ياخذ من جهة ما وجدت بالرصد فلذلك صنعة
ليس يصح مثلا اوج الشمس من جهة ان حركة الشمس غير مستوية فى اجزاء فلك
البروج بسرعة وبطوء فبطوء اللاوج وسرعته للحضيض ولا يعطى العلة
شى من هنا وانما يعطيها الطبيعى فان قال قايل انا اذا راينا صنعة علمنا
ضرورة صانعا ولم يمكن ان يزول عنا هذا التصديق وهو استدلال من المعلوم
العلة فالجواب ان هذا على وجهين اما جزئى كقولك هذا البيت مصور وكل
مصور فله مصور واما كلى كقولنا كل جسم مؤلف من هيولى وصورة وكل
مؤلف فله مؤلف فاما المثال الاول وهو ان هذا البيت له مصور فليس مما يقع
به اليقين الدايم لان هذا البيت مما يفسد ويزول الاعتقاد الذى كان انما
يصح مع وجوده واليقين الدايم لا يزول وكلامنا فى اليقين الكلى الدايم واما
مثال الاخر وهو ان كل جسم مؤلف من هيولى وصورة وكل مؤلف فله مؤلف

سرعة وبطوء

فان كون

فان كون الجسم مولفا من هيولى وصورة اما امر ذاتى للجسم به يتقوم واما عرض
لازم فان كان عرضا لازما فان كان يلزمه لذاته ولا سبب له فى ذلك فيجوز
ان يكون من قبل ما يقوم عليه برهان الان باليقين ونترك ذلك الى ان نستبرئ
حاله وان كان عرضا لازما ليس يلزمه لذاته بل بواسطة فالكلام فيه كالكلام فى
المطلوب به فلا يكون ما ينتج بينه يقينيا بسببه وان كان ذاتيا او كان من اللوازم التى
يلزم لا بسبب فالمحمول عليه ان له مولفا لا المولف فليس المحمول العلة لان
العلة هو المولف لا ان له مولف وليس المولف هو الحد الاكبر بل ان له مولفا
فهذا هو محمول على الاوسط الذى هو المولف فانك تقول ان المولف يوصف
بان له مولفا كما يقال للانسان انه حيوان ولا تقول ان المولف مولف ثم ذو المولف
هو اولا للمولف ثم للمولف من هيولى وصورة سواء كان مقوما للمولف او تابعا
لازما واذا كان ذو المولف فى نفس الوجود هو اولا للمولف فهو لما تحت المولف
بسبب المولف على ما عرفت فيما سلف فيكون اليقين حاصلا بعلة ويكون المولف
علة لوجود ذى المولف للجسم وان كان جزءا من ذى المولف وهو المولف علة
للمولف فقد بان ان الحد الاكبر فى الشىء المتيقن باليقين الحقيقى لا يجوز ان يكون علة
للاوسط وعسى ان يكون فيه جزء هو علة للاوسط واعتبار الجزء غير اعتبار الكل فان
المولف شى وذو المولف شى آخر فان ذا المولف هو نفسه محمول على المولف
واما المولف فمحال ان يكون محمولا على المولف لكن لقايل ان يقول انه يجوز ان يكون
الحد الاكبر غير مقوم للاوسط بل هو امر لازم له وهو مع ذلك ليس معلولا له بل

امر مقارن وكلاهما معا في الوجود ولكليهما علة في الوجود واحدة لكن كان فيها
مثل الحال بين الاخ والاخ وكيف يمكننا ان نقول ان لزوم وجود الاخ عن الاخ
اذا جعلناه حدا اوسط لزم عن علة ومع ذلك فانه يقيني لا شك فيه وكذلك
اذا علمنا ان هذا العدد ليس بزوج علمنا بتوسطه انه فرد علما باليقين لا ابتدا
البتة وليس ذلك عن علة فانه ليس انه ليس بزوج علة لكونه فردا بل الاولى
ان يكون كونه فردا وهو امر في نفسه علة لكونه ليس بزوج وهو امر خارج عن ذاته
اذ هو باعتبار غيره فيجب ان ننظر في هذه ونحلها فنقول اما اذا كان ههنا امران
ليس احدهما متعلقا بطبيعة الآخر بل تعلق احدهما او كلاهما بشيء آخر فانه
ليس احدهما يجب بالآخر بل مع الآخر واذا كان كذلك فليس احدهما مستقل
بالآخر واما اذا كان احدهما يقينيا بذاته اذ قد حصل ذلك من جهة العلة
واما اذا كان احدهما يعلم من جهة العلة والآخر مجهول لم يعلم بعلته ثم من شانه
ان يعلم به الآخر فليس بينهما حال الاضافة فان المضافين يحضران الذهن
معا واذا لم يكن كذلك لم يكن هذه جاريا مجرى الاخ والاخ فكان احدهما اعرف
للاصغر من الآخر لكن الآخر الذي هو الاكبر معروف للاوسط فلو كان العلة
الموجبة للاوسط لوجب ذلك ايضا للاصغر لم يحتج الاوسط فانه ان كان في ذاته
بحيث يجب للاصغر بالاوسط وليس هو باعتباره بالاوسط وحده في حد
الامكان له لكان الاوسط يدخل في علته وفيه لا كذلك وان كان اعتباره بالاوسط
اعتبارا في له امكان بعد في الاصغر ليس بوجوبه فلا يجب من جهة الاوسط

ان ينتج

ان ينتج يقينا واعلم ان توسط المضاف فانه قليل الجدوى في العلوم
وذلك لان نفس علمك ان زيدا اخ هو علمك بان له اخا ومشتمل على علمك بذلك
فلا يكون النتيجة فيه شيئا اعرف من المقدمة فان لم يكن كذلك بل بحيث يجهل الى ان
يتبين ان له اخا فيما تصورت نفسك قولك زيد اخ وامثال هذه الاشياء اولى ان
لا تسمى قياسا فضلا عن ان يكون برهانا واما الاستثناء المذكور فلا يخلو اذا استثنى
فقال لكنه ليس بزوج اي ليس له حد الزوجية اما ان يكون علم ذلك لعلة وعن موجبه
لذاته اما ان يكون ليس بزوج ويكون العلم بهذه المقدمة عن يقين فلا يكون النتيجة بانه
فرد من جهة هذا البيان بعينه واما ان يكون علم ذلك للعلة الموجبة لانه ليس بزوج
ولا علة لذلك الا فقدان حد الزوج وليس يمكن ان يفقد حد الزوج الا بان يوجد حد
او لا حد الفرد فيكون هذا القياس مما لا فائدة فيه لانه ينتج ما قد علم قبل الاستثناء
وانما يفيد من القياس الاستثنائي ما ينتج ما يعلم بعد الاستثناء فاما قياس الخلف فانما
يفيد برهان الان لانه يفيد صدق الشيء لكذب نقيضه لايجابه او سلبه المحال وقد
هذه كلها بامور خارجة لكن في قوته ان يعود الى المستقيم فيكون منه في قوته ان يكون
برهانا ويجب هاهنا ان يجب ان يعلم انه لا يكفي في اليقين التام الدائم ان يكون الاوسط علة
لوجود الاكبر في الاصغر فقط وان يعلم ان اكثر الامثلة الموردة في التعليم الاول
المتقدم على هذا العلم انما وردت على سبيل المسامحة مثل حال الشجر وعرض ورقه
وجفاف الرطوبة والانتشار وحال القمر وتر الارض والكسوف وذلك لانه اذا كان
الاوسط ليس دائم الوجود للاصغر فانه لا يجب ان يدوم ما يوجب وهو علة له اي
اوسط

كان علة فيكون يقينيه من اليقين انما يفيد وقتا ولقايل ان يقول فكيف يكون حال
الاصغر من الاوسط في البراهين فنقول يجوز ان يكون الاصغر علة للاوسط تقتضيه
لذاته بلا توسط علة اقتضاء النوع لخواصه المنبعثة عنه انبعاثا اوليا لكن الاوسط
علة لا للاصغر في ذاته بل في بعض احكامه مثل خواصه التي هي تابعة للاوسط
مثل كون زوايا المثلث مساوية لقائمتين اذا جعلناه الاوسط وفرضنا انه
كذلك بالقياس الى الاصغر وليكن المثلث وليكن الاكبر كون زوايا المثلث نصف
زوايا المربع ويجوز ان يكون الاصغر من خواص الاوسط التي تخصصه الاوسط
ثم الاوسط علة لحكم يقارن الاصغر واما كيف يكون الاكبر والاصغر لازمين معا
لشيء واحد وليس لاحدهما علة تقتضي الآخر فقد عرفت الوجه فيه واما
القياس من الاوسط فيما علمت ولكن لقايل ان يقول انه اذا اثبت حكم على الاصغر
فصحت النتيجة فاردنا ان نجعلها كبرى قياس ما فكيف يكون ذلك القياس في افادة
اليقين فنقول ان الاصغر اذا صار اوسط فقد صار الاكبر بينا له بعلة فقد صارت
تلك العلة بنفسها علة لكل ما يوصف بالاصغر فقد صارت ايضا علة للاصغر
الثاني الا انها علة للاصغر الثاني بواسطة وللاول بغير واسطة وليس برهان
اللم هو الذي يعطي العلة القريبة بالفعل فقط بل هو برهان لم وان لم يكن يفعل ذلك
بعد ان يكون انما يتبين بالعلة واليقين وكان ينحل البيان فيه الى العلل والذي
سنقوله من ان البرهان اذا اعطى العلة البعيدة من الحد الاكبر لم يكن برهان لم
ان يكون مثلا الحد الاصغر ج والحد الاوسط ب والاكبر ا لكن ب ليس علة قريبة

لكون

لكون ج انما هو علة لذلك لاجل انه د واذا اعطينا ان ب ا لم يكن اما ان
يكون يقينا لنا ان ب ا مقبولا عندنا او لا يكون فان لم يكن مقبولا لم يكن هذا
القياس برهانا فضلا عن ان يكون برهان ان وان كان مقبولا من جهة ولم يكن
يقينيا بان كل ب ا يقينا ما كان انتاجه ان كل ج ا بان كل ب ا يقينا متعين
يقينا دائما تاما فاما اذا كان قد تقدم العلم بان كل ب ا لاجل ان د ا وتأخر العلم ب
ذلك فان البرهان ح لا يكون برهان ان بل مجرد

فصل في كيفية تعرف ما ليس لمحموله سبب في موضوعه وفي الاستقراء تعرف وموجبه والتجربة وموجبها

ثم لسائل ان يسال فيقول انه اذا لم يكن بين المحمول والموضوع سبب في نفس
الوجود فكيف يتبين النسبة بينهما ببيان فنقول اذا كان ذلك بينا بنفسه فلا
يحتاج الى بيان ويثبت فيه اليقين من جهة ان نسبة المحمول الى الموضوع لذات
الموضوع فذات الموضوع يجب مواصلتها للمحمول وقد علمت المواصلة و
وجوبها من حيث وجبت فالعلم الحاصل يقين وان لم يكن بينا بنفسه فلا يمكن البتة
ان يقع به علم يقين غير زايل لانا اذا جعلنا المتوسط ما ليس بسبب فيمكن ان يطلب
به هذا العلم اليقيني فان جعلنا ما هو سبب فقد وسطنا سبب وهذا محال اذ وضعنا
انه لا سبب فيشبه ان يكون امثال هذه بينة بنفسها كلها او يكون بيانها بالاستقراء
الا انه لا يخ اذا بين بالاستقراء من احد امرين وذلك لانه اما ان يكون وجود نسبة
المحمول لاجزاء الموضوع بينا بنفسه بلا سبب فدايما يتبين الاستقراء بهذا النوع
واما ان يكون وجود نسبة المحمول لاجزاء الموضوع في نفسه سبب فان كان بينا

بنفسه في كل واحد منها فاما ان يكون البيان بالحس فقط وذلك لا يوجب الدوام و
لا رفع امكان الزوال فلا يكون من تلك المقدمات يقين واما ان يكون بالعقل
وهذا القسم غير جايز لان هذا المحمول لا يجوز ان يكون ذاتيا بمعنى المقوم فانا بعد
سنبين ان الذاتي بمعنى المقوم غير مطلوب في الحقيقة بل وجوده لما هو ذاتي له
بين واما ان يكون عرضيا ولا شك انه يكون من الاعراض اللازمة لكلي يتوقى على جزئيات
النوع اذ صح حمله على الكل فيكون هذا العرض لازما لشيء من المعاني الذاتية للجزئيات
فان العرض الذي هذه صفته هذا شانه واذا كان كذلك كان حمله على كل جزئي
جزئي لاجل معنى موجود له لوجوده ولغيره من الذاتيات فيكون ذلك السبب سببا عاما
لوجود هذا العرض في الجزئيات وفرضناه بلا سبب فاذا علم من غير جهة ذلك السبب
لم يكن ذلك العلم ضروريا ولا يقينيا فضلا عن علم بين بنفسه ويستحيل ان يكون
عرضا للمعنى العام حتى يصح ان يكون مطلوبا ولكنه ذاتي لكل واحد من الجزئيات عن
اجزاء فان الذاتي لجميع الجزئيات لا يصح ان يكون عرضيا للمعنى الكلي المساوي لها لانه
ليس شيء من موضوعات ذلك الكلي يعرض له ذلك الحمل بسلبه او ايجابه واذا لم يكن
عارضا لشيء منها فكيف يكون عارضا لكليها وعارض طبيعة الكلي عارض للكل فان
الحركة بالارادة بالفعل لما كانت عرضا لازما بالجنس للانسان كانت عرضا للانسان
وكل نوع مع الانسان فقد بان ان نسبة المحمول في مثل ما كلامنا فيه عرضية عامة و
يحتاج ان يبين في كل واحد من الجزئيات نسبته فقد بطل اذن ان يكون استقراء جزئيات
سببا في تصديقها الا واسطة له تصديقا يقينيا ولن يكون ذلك بينا في الجزئيات

او بطل

بنفسه

بنفسه واما ان كان المحمول عند جزئيات الموضوع غير بين بنفسه بل يمكن ان يبين ببيان
فذلك البيان اما ان يكون بيانا لا يوجب في كل واحد منها اليقين الحقيقي الذي نقصده فكيف
يوقع ما ليس يقينيا به اليقين الحقيقي الكلي الذي نعنيه واما ان يكون بيانا بالسبب موجب لليقين
الحقيقي في كل واحد منها فيجب ان يتفق في السبب كما قلنا فيكون وجود السبب للمعنى الكلي
اولا واذا كان السبب لا ينفع في المعنى الكلي فليس ايضا بنافع في الجزئيات واذا نفع في الكلي فيكون
النافع والمفيد هو القياس عند ذلك لا الاستقراء واما ان يكون لا سبب هناك البتة فيكون بينا
بنفسه في ذلك مما قد ابطل واما بالاستقراء الآخر في هذا مما يذهب بلا وقوف فقد بان بينا
واما ما يبين بيانا يقينيا موجبا شيئا واما التجربة فانها غير الاستقراء وسنبين ذلك بعد
والتجربة مثل حكمنا ان السقمونيا مسهل للصفراء فانه لما تكرر هذا مرارا كثيرة زال
عن ان يكون مما يقع بالاتفاق فحكم الذهن ان من شان السقمونيا اسهال الصفراء واذعن له و
اسهال الصفراء عرض لازم للسقمونيا فلسائل ان يسال ويقول ان هذا مما لم يعرف
سببه فكيف يقع هذا اليقين الذي عندنا من ان السقمونيا لا يمكن ان يكون صحيح الطبع فلا
يكون مسهلا للصفراء فاقول انه لما تحقق ان السقمونيا يعرض له اسهال الصفراء وتبين ذلك
على سبيل التكرار الكثير علم ان ذلك ليس اتفاقا فان الاتفاقي لا يكون دائما او اكثريا
فعلم ان ذلك شيء يوجبه السقمونيا طبعا اذ لا يصح ان يكون عنه اختيارا وعلم انه بما هو
جسم لا يوجب هذا المعنى فيوجبه بقوة قريبة فيه او خاصة له او نسبة مقرونة فصح بهذا
النوع من البيان ان في السقمونيا بالطبع او معه علة مسهلة للصفراء والقوة المسهلة للصفراء
اذا كانت صحيحة وكان المنفعل مستعدا حصل الفعل والانفعال فصح ان السقمونيا

ان ما لا سبب لنسبة المحمول الى موضوعه فاما ح ٤ ٤

للسقمونيا مسهلة

في بلادنا يسهل الصفراء دائما اذا كانت صحيحة فاذن عرفنا الاعظم للاصغر بوساطة الاوسط
الذي هو علة لوجود الاكبر في الاوسط وان لم يكن علة للعلم بالاكبر فاذن بالسبب حصل لنا
هذا النوع من اليقين ايضا ولقائل ان يقول ما بال التجربة يفيد الان نعلم بان السقمونيا
مسهل الصفراء على وجه يخالف في افادته افادة الاستقراء فان الاستقراء اما ان يكون
مستوفي الاقسام واما ان لا يكون لا يوقع غير الظن الاغلب والتجربة ليست كذلك ثم
نعود فنقول ما بال التجربة يوقع في اشياء حكما يقينيا ثم لو توهمنا ان لا ناس الا في بلاد
السودان فلا تكرر على الحس انسان الا اسود فهل يوجب ذلك ان يقع اعتقاد بان
كل انسان اسود فان لم يوقع فلم صار تكرر يوقع وتكرر لا يوقع وان اوقعت
فقد اوقعت خطاء وكذبا واذا اوقعت خطاء وكذبا فقد صارت التجربة غير
موثوق بها ولا صالحة لان يكتسب منها مبادى البرهان فنقول في جواب ذلك
ان التجربة ليست يفيد العلم لكثرة ما نشاهده على ذلك الحكم بل لاقتران قياس به قد ذكرناه
ومع ذلك فليس يفيد علما كليا قياسا مطلقا بل كليا بشرط وهو ان هذا الشيء الذي
تكرر على الحس يلزم طباعه في الناحية التي تكرر الحس به امرا دائما الا ان يكون مانع
فيكون كليا بهذا الشرط لا كليا مطلقا فانه اذا حصل امر يحتاج لا محالة الى سبب ثم تكرر
مع حدوث امر آخر علم ان الاسباب قد تكرر فلا يخ اما ان يكون ذلك الامر هو السبب او المقرون
بالسبب او لا يكون وان لم يكن هو السبب او المقرون بالطبع بالسبب لم يكن حدوث الامر مع حصوله
في الاكثر فيعلم انه السبب او المقارن بالطبع للسبب واعلم ان التجربة ليست تفيد الا
في الحوادث التي على هذا السبيل والى هذا الحد واذا اعتبرت هذا القانون الذي

اعطيناه

اعطيناه تسهل عليك الجواب عن التشكيك المورد بحال الناس السود في بلاد السودان
وولادتهم السود وبالجملة فان الولادة اذا اخذت من حيث هي ولادة عن ناس
سود او عن ناس في بلاد كذا صحت منه التجربة واما ان اخذت من حيث هي ولادة
عن ناس فقط فليست التجربة متاتية به باعتبار الجزئيات المذكورة اذ التجربة كانت في
اناس سود والناس المطلقون غير الناس السود ولهذا قال التجربة كثيرا ما تغلط
ايضا اذا اخذنا ما بالعرض مكان ما بالذات فيوقع ظنا ليس يقينا وانما يوقع اليقين
منها ما اتفق ان كان تجربة واخذ فيها الشيء المجرب عليه بذاته بالطبع فاما ان اخذ غيره مما
هو اعم منه او اخص فان التجربة لا تفيد اليقين ولسنا نقول ان التجربة امان من الغلط
وانها موقعة لليقين دائما كيف والقياس ايضا ليس كذلك بل نقول ان كثيرا ما يعرض لنا
اليقين من التجربة فنطلب وجه ايقاع ما يوقع منها اليقين وهذا يكون اذا امنا
ان يكون هناك اخذ شيء بالعرض وذلك ان يكون اوصاف الشيء معلومة لنا ثم كان يوجب
دائما او في الاكثر امرا موجودا فاذا لم يوجد هو لم يكن ذلك الامر فان كان ذلك عن
وصف عام فالشيء بوصفه العام مقارن للخاص فالوصف الخاص مقارن ايضا للحكم
وان كان ذلك بوصف مساو للشيء ايضا فوصفه الخاص المساوي للشيء مقارن للحكم
وان كان ذلك بوصف خاص اخص من الطبيعة التي للشيء فذلك الوصف الخاص عسى ان يكون
هو الذي تكرر علينا فيما امتحنا في اكثر المواد من الشيء عندنا فيكون ذلك مما يهدم الكلية
المطلقة ويجعلها كلية ما اخص من كلية الشيء المطلقة ويكون العقول عن ذلك مغلطا لنا
في التجربة من جهة حكمنا الكلي فان في مثل ذلك وان كان لنا يقين بان شيئا هو كذا يفعل

اما هو كذا ولا يكون لنا يقين بان كلما يوصف بذلك الشيء يفعل ذلك الامر فانا ايض
لا يمنع ان يكون سقمونيا في بعض البلاد يقارنه مزاج وخاصية ام يعدم فيها
مزاج وخاصية لا يسهل الصفراء بل يجب ان يكون الحكم التجربي عندنا هو ان
السقمونيا المتعارف عندنا المحسوس لدينا هو لذاته او لطبع فيه يسهل الصفراء
الا ان يقاوم بمانع وكذا حال الزمرد في اعانة الحية فهذا هو الحق ومن قال غير
هذا فلم ينصف او هو ضعيف التمييز لا يفرق بين ما يعسر الشك فيه لكثرة دلالته
وجريانه وبين اليقين فان منها عقائد يشبه باليقين وليست باليقين وبالجملة
كان التجربة معتبرة في الامور التي تحدث وعلى الشرط الذي شرطناه وفي اعتبار
عللها فقط فان كان من بعد التجربة يتبعه يقين كلي حتم على غير الشرط الذي
شرطناه لا شك فيه فيجب ان يكون وقوع ذلك اليقين ليس عن التجربة بما هي تجربة
على انه امر يلزم عنها بل عن السبب المباين الذي يفيد اوائل اليقين وخبره في علوم
غير المنطق فيشبه ح ان يكون التجربة كالمعد وليس بذلك المعد الملزوم الذي
هو القياس بل معدا فقط فالفرق بين المحسوس والمستقرى والمجرب ان المحسوس
لا يفيد رايا كليا البتة وهذان قد يفيدان والفرق بين المستقرى والمجرب
ان المستقرى لا يوجب كلية بشرط او غير شرط بل يوقع ظنا غالبا اللهم الا ان
يؤول الى تجربة والمجرب يوجب كلية بالشرط المذكور فصل في بيان كيفية كون
الاخص علة لانتاج الاعم على ما دون الاخص وبيان الفرق بين الاجناس
والمواد وبين الصور والفصول فاقول انه مما يشكل انا لا نعلم ان الحيوان

كيف

كيف يكون سبب لكون الانسان جسما على ما ادعيناه من ذلك فانه ما لم يكن الانسان
جسما لم يكن حيوانا او كيف يكون سبب لكون الانسان حساسا وما لم يكن الانسان حساسا
لم يكن حيوانا لم يكن حيوانا لان الجسمية والحس سببان لوجود الحيوان فما لم يوجد
الشيء لم يوجد ما يتعلق وجوده به وايضا اذا كان معنى الجسم ينضم الى معنى النفس فيكون
مجموعهما لا واحد منهما حيوانا فكيف يحمل الجسم على الحيوان فيكون كما يحمل الواحد
على الاثنين فنقول ان هذا كله ينحل اذا عرفت الجسم الذي هو مادة والجسم
الذي هو جنس والحساس والناطق الذي هو صورة او جزء والذي هو فصل
وبان لنا من ذلك ان ما كان من معنى المادة والصورة فلا يحمل البتة ولا يوجد
حدودا اوسط بذاتها وحدها بل كما يوجد العلل حدودا اوسط وعلى النحو الذي
نبينه بعد فنقول انا اذا اخذنا الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق من جهة
ما له هذا بشرط انه ليس داخلا فيه معنى غير هذا وبحيث لو انضم اليه معنى
غير هذا مثل حس او اغتذاء او غير ذلك كان معنى خارجا عن الجسمية محمولا
في الجسمية ومضافا اليها كان المأخوذ هو الجسم الذي هو المادة وان اخذنا الجسم
جوهرا ذا طول وعرض وعمق بشرط ان لا يتعرض لشيء آخر ولا يوجب ان يكون
جسميته لجوهرية مصورة بهذه الاقطار فقط بل جوهرية كيف كانت ولو مع
الف معنى مقوم لخاصية تلك الجوهرية وصورته وكان معها وفيها الاقطار و
لكن بالجملة اقطار ثلثة ويكون تلك الجسما المجتمعات ان هناك مجتمعات
داخلة ان كانت في هوية ذلك الجوهر الا ان يكون تلك الجوهرية تمت بالاقطار

ثم لحقت به تلك المعاني خارجة عن الشيء الذي قد تم كان هذا المأخوذ هو الجسم
الذي هو الجنس فالجسم بالمعنى الاول اذ هو جزء من الجوهر المركب عن الجسم
والصور التي بعد الجسمية التي بمعنى المادة فليس بمحمول لان تلك المجموع
ليست بجوهر ذي طول وعرض وعمق فقط واما هذا فانه محمول على كل مجتمع
من مادة وصورة واحدة كانت او الفا وفيها الاقطار الثلثة فهو اذن محمول على
المجتمع من الجسمية التي هي كالمادة ومن النفس لان جملة ذلك موجود وان
اجتمع من معان كثيرة فان تلك الجملة موجودة لا في موضوع وتلك الجملة جسم
لانه جوهر له طول وعرض وعمق وكذلك فان الحيوان اذا اخذ حيوانا بشرط ان
لا يكون في حيوانيته الا جسمية واغتذاء وحس كان لا يبعد ان يكون
مادة وان يكون ما بعد ذلك خارجا عنه فربما كان مادة للانسان وموضوعا
وصورته النفس الناطقة وان اخذ بشرط ان يكون جسما بالمعنى الذي به يكون حيوانا
الجسم جنسا وفي معاني ذلك الحيوان على سبيل تجويز الحس وغير ذلك من الصور
ولو كان النطق او فصل يقابل النطق غير متعرض لرفع شيء منها او وضعه
بل يجوز له وجوبا ذلك كان في هويته ولكن هناك معها بالضرورة قوة
تغذية وحس وحركة ضرورة فالضرورة في ان لا يكون غيرها او يكون كان
حيوانا بمعنى الجنس وكذلك فافهم الحال في الحساس والناطق فان اخذ الحساس
جسما او شيئا له حس بشرط ان لا يكون زيادة اخرى لم يكن فصلا بل كان جزءا من
الانسان وكذلك كان الحيوان غير محمول عليه وان اخذ جسما او شيئا مجوزا له فيه

ومعه

ومعه اي الصور كانت والشرايط كانت بعد ان يكون فيها حس كان فصلا وكان
الحيوان محمولا عليه فاذن اي معنى اخذته مما يشكل الحال في جنسيته وماديته و
فوجدته وقد يجوز انضمام الفصول اليه ايها كانت على انها فيه ومنه كان جنسا
وان اخذته بل من جهته بعض الفصول وتمت به المعنى وختمته حتى لو ادخل شيء
آخر لم يكن من تلك الجملة وكان خارجا لم يكن جنسا بل مادة وان اوجبت لها اتمام
المعنى حتى لو دخل فيه ما يمكن ان يدخل صار نوعا وان كنت في الاشارة الى ذلك
المعنى لا يتعرض لذلك كان جنسا فاذن باشتراط ان لا يكون زيادة يكون مادة و
باشتراط ان يكون زيادة يكون نوعا وبان لا يتعرض لذلك بل يجوز ان يكون كل واحد
من الزيادات على انها داخلة في جملة معناه يكون جنسا وهذا انما يشكل في ما ذاته
مركب واما فيما ذاته بسيط فمعنى لك العقل يفرض فيه هذه الاعتبارات على الجنس
النحو الذي ذكرناه قبل هذا الفصل في نفسه واما في الوجود فلا يكون منه متميزا هو
وشيء هو مادة واذا قررنا هذا فلنقصد المقصود الاول فنقول انما لوجب
للانسان الجسمية قبل الحيوانية في بعض وجوه التقدم اذا اخذت الجسم
بمعنى المادة لا بمعنى الجنس وكذا انما يوجد له الجسم قبل الحيوانية اذا كان الجسم بمعنى
لا يحمل عليه لا بمعنى يحمل عليه واما الجسمية التي يجوز ان يوضع متضمنة لكل معنى
مقرون به مع وجوب ان يتضمن الاقطار الثلثة فانه لا يوجد للشيء الذي هو
نوع من الحيوان الا وقد تضمن الحيوانية بالفعل بعد ان كان يجوز له في نفسها
تضمنها اياه فيكون معنى الحيوانية جزءا ما من وجود ذلك الجسم اذا حصل حاله الجسم

يعكس حال الجسم الذى بمعنى المادة فانه جزء من وجود الحيوان ثم الجسم المطلق الذى
ليس بمعنى المادة فانما وجوده واجتماعه من وجود انواعه وما يوضع بجملته
فى اسباب لوجوده وليس هو سببا لوجودها ولو كان للجسمية التى بمعنى
الجنس وجود يحصل قبل وجود النوع مثل الجسم الذى بمعنى المادة وان كانت
قبليته لا بالزمان ولكان اذ يوجد ذلك يوجد شيئا ليس هو النوع بل علة
النوع يوجد بوجوده النوع فلا يكون النوع هو هو وهذا محال بل وجود تلك
الجسمية فى النوع هو وجود النوع لا غير بل هو فى الوجود هو نوعه فلنرتب
الآن نوعا ونحمل عليه جنسه وفصل جنسه وجنس جنسه فنقول اذا
اعتبرنا هذه الامور من جهة ما انها منسوبة بالفعل الى موضوعها ليس من جهة اعتبار
طبايعها فقط بل لم نجد الجنس الاعم يوجد اولا مستقرا بنفسه اى النوع للنوع ثم يتلوه
الجنس الذى دونه ويحمل بعده بل نجد كل ما هو اعم تابعا فى الحمل للاسفل فانك
تعلم انه لا يحمل جسم على الانسان الا الجسم الذى هو الحيوان فانه ليس يحمل عليه
غير الحيوان بل يسلب عنه جسم ليس بحيوان فشرط الجسم الذى يحمل عليه ان يكون
حيوانا ولولا الحيوانية لكان الجسم لا يحمل عليه اذ الجسم الذى ليس بحيوان لا يحمل
عليه وليس الجسم الا حيوانا اذ هو نفس الحيوان والجسم الذى يحمل عليه هو الذى
اذا اعتبر بذاته كان جوهرا كيف كان ولو كان مركبا من الف معنى ذلك الجوهر
طويل عريض عميق وهو اذا حمل عليه بالفعل قد صار التجوز فيه من التركيب محصلا
فى الوجود فان كل مجوز كالعلة وتعلقه قد يعرض له سبب به يجب وهو السبب

المعين

المعين فكذلك هذا المجوز الذى عن فى حدثيه ليس مما يبقى مجوزا الا يجب البتة
بل قد يجب فيكون الجسم قد وجب بهذا التركيب الجاعل اياه حيوانا فيكون ذلك الجسم
حيوانا وذلك الحيوان انسانا فيكون الانسان لا يحمل عليه جسم الا الجسم الذى هو حيوان
لا شئ آخر فالحيوان هو ولا جسم ثم الانسان وبعد هذا كله فليكن الجسم المحمول على
الانسان علة لوجود الحيوان فليس ذلك نافيا على ما علمت ان يكون علة لوجود الجسم
للانسان وربما وصل العلوم الى الشئ قبل علته بالذات فكان سبب لعلته عنده اذ لم
يكن وجود العلة فى نفسها ووجوده لذلك الشئ واحدا مثل وجود العرض فى نفسه
ووجوده فى موضوعه فان العلة فيهما واحد وليس كذلك حال الجسم والانسان فانه ليس
وجوده وجوده للانسان وبالجملة لو شئنا ان نوصل الجسم الى الانسان قبل الحيوان
لم يمكن وذلك لان الموصل ليس لا يكون انسانا الا ما لم يكن حيوانا لم يكن انسانا
فمحال ان يوصل الجسم الى حد اصغر يكون ذلك الحد الاصغر انسانا ولم يصل اليه الحيوان
والحيوان اذا وصل له شئ تضمن ذلك الوصول وصول ما فوق الحيوان ويكون
وصول الحيوان اليه غير ممكن ايضا بلا واسطة ويكون وصولها نفس حصول الانسان
فالمهم من الوصول الحمل على مفروض وهذه فصول نافعة فى العلوم دقيقة فى انفسها معدود
لا يجب ان يتهاون بها وقس على هذه حال الفصل الذى هو لجنس الانسان فى
وجوده للانسان فانه كجنس الحيوان ايضا فى انه جزء من الحيوان يوجد اولا
وبالحيوان للانسان فاعرف هذا بالبيانات التى قدمت فانك ان حاولت غيره فانه
من البيان الآخر تخيل عندك ان ذلك مختص بالجنس ولا يناله الفصل وليس

كذلك ولكن في تفهيم كيفية الحال فيه صعوبة ربما سهلت عليك ان تأنيت الاعتبار
وربما عرضت طبيعتها غير مطردة فاذا اردت ان تعتبر ذلك فيه فتذكر
حال الفرق بين الفصل والنوع وتذكر ما بيناه من ان طبيعة كل فصل وان كان في
الوجود مساوية لنوع واحد فهي صالحة لان يقال على انواع كثيرة واذا تذكرت
هذا واحسنت الاعتبار وجدت طبيعة فصل الجنس يستحيل حملها على الانسان
ولم يحمل عليه الحيوان فقد بان لنا ان الجنس الاقرب اذا نسب الى النوع بالفعل ونسب
الجنس الذي يليه الى النوع بالفعل او نسب فصله الى ذلك النوع بالفعل لم يكن نسبة
جنس الجنس وفصل الجنس قبل نسبة الجنس وان ذلك ليس كما يوجد الآخذ
طبيعة الجنس والفصل بذاتهما غير منسوبة الى شيء بعينه حتى يكون ما هو اعم مما يجوز
ان يوجد وان لم يوجد ما هو اخص وفرق بين ان يكون قبل في الوجود مطلقا
وان يكون قبل في الوجود لشيء فقد اتضح من ذلك ان الشبهة منحلة وهذا يتبين
بيانا اوضح اذا نحن تأملنا الامور البسيطة فانه لا يجوز ان يوجد معنى اللون
لشيء لم يوجد له البياضية بل الموجود الاول له البياضية واذا وجد الشيء بياضا
وسوادا اتبعه وجدان الشيء لونا وان كان اللون اعم من البياض وقد يوجد حيث
لا يوجد البياض لكنه لا يوجد لجزئيات البياض الا انه موجود للبياض اذ كان
معنى فصل الجنس وجنسه يوجد للجنس وان لم يوجد لنوع المعين ولا يوجد
للنوع الا وقد وجد للجنس فهما اذن لمعنى الجنس قبلهما لمعنى النوع فظاهر ان
وجودهما للجنس بذاته ووجودهما للنوع بالجنس فاذن الجنس سبب لوجودهما

حال ما لم يحمل عليه الحيوان ٢

للنوع

للنوع لان كل ما هو بذاته فهو سبب لما ليس بذاته وكذلك حال ما تحت النوع مع النوع
فان قال قائل انا اذا قلنا كل ج حساس وكل حساس حيوان فانتجنا ان كل ج حيوان
لم يمكن ان يزول هذا العلم البتة ولم يمكننا ان لا نصدق بانه لا يمكن ان لا يكون كل ج
حيوانا فالجواب ان الامر ليس هكذا بل الحيوان وان لزم وجود الحساس فليس بينا
ان كل حساس حيوان بيانا يقينيا بل بيانا وجوديا او هو بيان ما بيان برهاني وذلك
لان معنى قولك حساس هو انه شيء ذو حس من غير زيادة شرط فليس يلزم ضرورة ان
يكون ذلك الشيء من جهة انه ذو حس هو ذو اغتذاء ونمو وحركة مكانية بان يكون هذه
المعاني متضمنة في الحساس تضمينا بالفعل ولا بان يكون العقل يوجب في اول الامر ان
يكون كل حساس يلزمه هذه المعاني كلها بذاتها وجملة هذه المعاني هي معنى الحيوان
فاذن كون الحساس حيوانا بلا بيان آخر امر ليس بين بالوجوب الاوسط بل الامر
لا يمنع العقل في اول وهلة ان يكون شجرا او يكون جسما له حس وليس له سائر
المعاني التي بها يكون الحيوان فاذن توسيط الحساس وحده لا يوجب اليقين الا بعد
الا ان يؤخذ الحساس من جهة تكون علة للحيوان لا فصلا ثم يتم بيان المعاني التي يقصر
بها علة موجبة للحيوة على ما يوضح في باب العلل من كيفية اخذ العلل حدودا
وسطى ثم لا يكون الحساس الفصل حدا اوسط ولا ايضا الحساس وحده واما اذا كان
الحيوان هو الحد الاوسط والحساس يتضمن فيه ليس لان ما خارجا عنه وجب اليقين
بالحساس لا محالة ولم يمكن ان يتوهم انت تزداد تحقيقا بهذا مما سلف

فصل في اعتبار مقدمات البرهان من جهة تقدمها وعليتها وسائر شرائطها

ونحن في مبادي استفاداتنا للعلم كانت يلوح لنا ما هو اقدم عندنا على الاطلاق
واشد تاخرا في طبيعة على الاطلاق وهي الجزئيات المحسوسات فيقتنص منه
الكليات وبعد ذلك اذا اردنا ان نحقق الكليات تحققا كليا لسبب ما منتشرا
خياليا يكون اول ما نبتدي منه هو من جانب الاعرف عندنا والاقدم
عند الطبيعة معا ونسلك منه منحطا على التدريج الى الخواص والجزئيات
التي النوعيات فنبحث اول شي اعم بحث ثم نفصل ونتنزل بالتدريج فاذا
كنا نتعرف اول شي طبايع الكليات الجنسية النوعية فانا نكون قد ثم ح
ابتدانا بما هو اقدم بالطبع واعرف عندنا وليس اعرف عند الطبيعة
وانتهينا الى ما ليس اقدم بالطبع من الجهة التي حددنا بها الاقدم بالطبع
لكنه اعرف عند الطبيعة فاذا انتهينا الى الانواع الاخيرة ختمت التعليم
فانا لا ننزل الى الاشخاص وانما نختم التعليم عند الاشياء التي هي اعرف
عند الطبيعة فانا اذا ابتدانا اولا فاخذنا من البسايط وصرنا على طريق
التركيب الى المركبات فيكون قد ابتدانا بما هو اقدم في الطبع لكنه وان
كان ذلك مما خصصنا به نظرنا اعرف عندنا فليس هو دايما اعرف
عندنا فانه ليس كل بسيط اعرف عندنا من المركب فان كان من هذا البسيط
النافع معرفة هذا المركب المخصص اعرف عندنا من المركب ويكون قد لنا خ
سلكنا سبيلا من اهينا لا محالة لان البسايط اسباب فلنبحث هل البسايط
اعرف الطبيعة او المركبات فاما البسايط التي هي اجزاء من المركبات فيشبه

ان يكون

ان يكون هي لاجل المركبات فان المادة لاجل الصورة والجزء لاجل الكل فيجب ان يكون
المركبات اعرف عند الطبيعة لانها هي الغاية لتلك البسايط وهذا هو الاصح
ولا يجب ان يكون الاجزاء واحد منها اعرف من الآخر من حيث انها اجزاء بل
هي سواء في المعرفة عند الطبيعة الا ان يعرض لبعضها خصوصية زايدة على انه
جزء واما البسايط التي هي علل كالفواعل والغايات وليست باجزاء المعلولات
فيشبه ان يكون هي اعرف واقدم معا عند الطبيعة من المعلولات التي لها بالذات
فيكون البيان منها برهانيا لكن عما هو اقدم عند الطبع واعرف عند الطبع معا
لما هو اشد تاخرا فان ابتدانا من المركبات وسلكنا الى الكليات بالاستقراء فانا يكون
مستدلين غير مبرهنين ويكون قد اتفق ان كان الاعرف عندنا هو الاعرف
عند الطبيعة فيجب ان نحقق هذه الاصول على هذا الماخذ فان قال قايل ما قد
قاله بعضهم من ان المعنى الجنسي اعرف عند الطبيعة لانه وان لم يعرف بحسب
شي من نفسه وبقياس الحق اعرف قيل له لا معنى لقولك انه بقياس الحق
اعرف لان الشي انما يصير معروفا لعارفه وعارفه اما نحن بالعقل او كلما
هو ذو عقل واما الطبيعة في قصدها لنظام الكل على سبيل الاستعادة
فيكون الاعرف عندها ما يقصده لنظام الكل فان اعتبرنا المعرفة الحقيقية
فالطبيعة الجنسية لا يكون معروفة بذاتها الا بالقوة واما بالفعل فانما تعرف
اذا عرفت بالعقول وانما يكون معروفة بذاتها بالقوة على النحو الذي تريد ان
يصير معروفة بالفعل ولا يستنكر احد ان الطبيعة الجنسية اعرف عند

العقول وان الطرق البرهانية باحد مما هو اعرف عند العقول الى ما هو اعرف
عند الطبيعة على ما يصرح به المعلم الاول في ابتداء تعليمه للطبيعيات وعن
ننقله هناك ولنشرح الان

فصل في مبادئ البرهان ومبادئ البرهان

يقال على وجهين فيقال مبدأ البرهان بحسب العلم مطلقا ويقال مبدأ البرهان بحسب
علم ما فمبادئ البرهان بحسب العلم مطلقا هو مقدمة غير ذات وسط على الاطلاق
اي ليس من شانها ان يتعلق ببيان نسبة محمولها الى موضوعها كانت ايجابا او
سلبا بحد اوسط فيكون مقدمة اخرى اقدم منها وقبلها ومبادئ البرهان بحسب
علم ما يجوز ان يكون ذات وسط في نفسه لكنه لا يوضع في ذلك العلم وضعا ولا
يكون له في مرتبة ذلك العلم وسط بل اما ان يكون وسطه في علم قبله او معه او لا يكون
وسط في ذلك العلم بعد تلك المرتبة كما ستعرف الحال فيه وكلا القسمين من مبادئ
البرهان سيان في ان كل واحد منها احد طرفي النقيض فليس بعينه على ما علمت
والمقدمة التي هي مبدأ برهان ولا واسطة له البتة ولا يكتسب من جهة غير العقل
فانها تسمى العلم المتعارف والمقدمة الواجب قبولها واما كل شيء بعد هذا مما يلقى
في اقتناص العلوم تلقينا سواء كان حدا او مقدمة ففي الظاهر انهم يسمونه
وضعا والحد يخالف المقدمة التي تكلف المتعلم تسليمها وليست بينة بنفسها
بل يخالف كل مقدمة وان كان الحد قد يقع على هيئة مقدمة مثلا كالقائل
ان يقول ان الوحدة هي ما لا ينقسم بالكم وقد يخالفه ان الغرض ليس ان يصدق
على الوحدة محمولا ما بل ان يتصور معنى اسم الوحدة او معنى ذات الوحدة

بعينه لا يمكن ان يكون الآخر بينا
ويخالف المقدمة الجدلية لان
الجدلية وان كانت احد طرفي
النقيض [illegible]

لانها

لانها هل هي كذا او ليست كذا ثم لا سبيل الى ان يقال في ذلك الا بقول يقال على هيئة
المقدمة ولا يكون في ذلك منازعة البتة لان لكل احد ان يضع لكل اسم ما يبتغ انما تقع
المنازعة في الحد وان وقعت فلا في معنى التصديق بل في خطأ ان وقع في
التصور واما المقدمة فانما تورد ليقع بها التصديق لا التصور ثم ان المقدمة
الوضعية يخصص دون الحد باسم آخر وهو الاصل الموضوع والحد وضع
وليس اصلا موضوعا لانه لا ايجاب فيه ولا سلب وقوم يسمون الاصل
الموضوع المصادرة وقوم يعممون الاصل الموضوع الى المقبول بالمسامحة
وليس في نفس المتعلم داع يخالفه ويخصونه باسم المصادرة وربما قالوا الوضع
لكل اصل موضوع فيه تصديق ما كان اوليا وغير اولي كان في نفس المتعلم
ما يخالفه او لم يكن وربما يسمى في التعليم الاول باسم الوضع كل راي يخالف ظاهر
الحق يقال باللسان ذوي العقل مثل قول من قال ان الكل واحد وانه لا حركة
وربما قصر المتعلم عن تصور الاوليات في العقل وبه تصير الاوليات بالقياس اليه
اوضاعا وذلك اما لنقص في فطرته اصلا او حادث من مرض او سن او التشوش
من فطرته بازاء مقبولات او مشهورات تلزم بها رد الاولى لئلا يسمع نقيضها وربما
كان اللفظ غير مفهوم فيحتاج ان يبدل او يكون المعنى غامضا لا يفهم فاذا فهم
اذعن له وغموضه قد يكون لشدة الكلية وتجريده وبعده عن الخيال وفي مثل
هذا قد يستقري للمخاطب الجزئيات فينتفع كثيرا لا ان الاستقراء ان كان لا يثبت
فقد يذكر وعلى الاحوال كلها فيجب ان يضع ان مبادئ العلوم حدود ومقدمات

واجب قبوله لانه اول العقل او بالحس او بالتجربة او بقياس بديهي في العقل
فهذه اصول موضوعة مشكوك فيها ولكن لا يخالفها رأي المتعلم ومصادرات
وليست الاصول الموضوعة تستعمل في كل علم لان من العلوم ما يستعمل فيها
الحدود والاوليات فقط كالحساب واما الهندسة فيستعمل فيها جميع ذلك والعلم
الطبيعي ايضا قد تستعمل فيه جميع ذلك ولكن مخلوطا بعضه ببعض ولما كان البرهان
يوقع لنا تصديقا يقينيا بمجهول وان ما يوقعه البرهان بسبب مبادي البرهان
وجب ان يكون تصديقنا بها مقدما وليس يكفينا ان يكون مصدقين بمبادي
البرهان كلها او بعضها اي الذي ليس بمصادرة فقط بل ان يكون تصديقنا
بها اكد واولى من تصديقنا بالنتيجة ويكون تكذيبنا بمقابلاتها اشد من
تكذيبنا بمقابل النتيجة وليس المقابل بالنقيض فقط بل وبالضد وانما وجب
ذلك لانه اذا كان شيء علة لشيء في معنى مشترك فيه فيجب ان يكون ذلك المعنى
في العلة اكد واكثر اذا كان من اجل حصوله في الآخر فانا اذا كنا نحب شيئين لكن
حب احدهما بسبب لاننا نحب الآخر فالسبب اولى بان نحبه اكثر كالولد
والمعلم للولد وليس يجب ان يظن ان كل شيئين يقال ان احدهما اولى بامر
من الآخر فهو لنقصه في الآخر او لمخالطة الضد للآخر كما يظن من ان الاولى
بالسواد ما شاركه في نفس السواد وكان ازيد سوادية فيكون الآخر ازيد بياضية
حتى يكون الشيء انما يكون اولى بالصدق اذا كان الآخر اولى باللاصدق فيخالطه
شيء من الكذب بل يقال ان كذا اولى بكذا من كذا اذا كانا في طبقة سواء لكن

احدهما

احدهما له الامر في نفسه اولا وللآخر بعد واذا صدقت النفس بامرين كليهما لكن
صدقت باحد الامرين قبل وبالآخر بعد كانت النفس تصدق باحدهما ملتفتة
اليه في نفسه وبالآخر عن ملتفتة اليه لنفسه بل ملتفتة الى الاول فكان التصديق بالاول
اشد بهذا المعنى وان شوشك هذا الفصل فدعه فلا كبير حاجة بك اليه واعلم
انه لما سمع ما قيل في التعليم الاول حيث قيل ما قيل في جميع الشيء الذي يأخذ
وهو مقبولة من حيث لم يتبين هاهنا ان كان اخذه كما هو مظنون عند المتعلم فانما
يضعها وضعا وهو اصل موضوع اعني الموضوع لا على الاطلاق لكنها عند ذلك
المتعلم فقط فاما ان اخذه من حيث ليس فيه بعينه علم ولا ظن واخذ او من حيث
هو ظن على ظنه فانما مصادرة عليه مصادرة وكان هذا هو الفرق المذكور في التعليم
الاول بين المصادرة وبين اصل الموضوع وذلك ان المصادرة هي ما كان مقابلا
لظن المتعلم وهذا هو الذي يأخذه الانسان وهو مبرهن ويستعمل من حيث
لم يثبته ظنوا ان الاصل الموضوع هو الذي يبين بادنى تامل وان المصادرة — لم يثبته في ذلك
ما لا يبين بادنى تامل كان الاصل الموضوع هو الذي يحضر المتعلم حقيقته اذا
تكرر ادنى فكر وان المصادرة هو ما لا سبيل له الى ذلك وليس الامر كذلك فان الذي
يتبين بادنى تامل اما ان يكون التامل هو الاستكشاف لمفهوم اللفظ على سبيل
التنبيه وهو ان يكون الشيء حقه ان يعلم ثم يذهب عنه المتعلم ولا يتنبه له
لنوع من الغفلة عن مفهوم اللفظ واما ان يكون التامل هو الاستكشاف بحال المقول
في صدقه للاولى فيه فاما الاستكشاف للتصور فليس انما يعرض في القسم الذي هو الاصل

الموضوع فقط بل قد يقع ايضا في الاوايل الحقيقة فانها ربما ذهب عنها واغفلت
حتى انكرت فيحتاج الى تنبيه المعلم فاما التامل للتصديق فالتصديق بالمجهول
لا يتضح الا بالاوسط فيكون هذا الانكشاف هو ابتغاء الحد الاوسط لى موضوع
يسهل على المتعلم ادراكه فينبغي ان يكون المطالب والمسايل القليلة الاوساط اصولا
موضوعة فان كان كذلك صار كثير من المسايل السهلة التي في الهندسة التي يفطن
لها المتعلم بادنى تامل من جملة الاصول الموضوعة وهذا محال بل الاصول الموضوعة
هي المقدمات المجهولة في انفسها التي من حقها ان تبين في صناعة اخرى اذا كان
المتعلم قد قبلها وظنها بحسن ظنه بالمعلم وثقته بان ما يراه من ذلك صدق
والمصادرة ما كان كذلك لكن المتعلم يظن ما يراه المعلم مقابله او لم يظن
شيئا والمؤكد بالجملة فيه ان يكون عند المتعلم ظن مقابله بل الاشبه ان يكون
المصادرة هي ما يكلف المتعلم تسليمه وان لم يظنه كان من المبادي او كان من
المسايل في ذلك العلم بعينه المسايل التي سيبين بعد فيسامح بتسليمها الى درجة
ستقدمه فيكون المبدأ الواحد الذي ليس بينا بنفسه اصلا موضوعا باعتبار
ومصادرة باعتبار وقد يكون مثل ذلك الاعتبار في غير المبدأ للصناعة بل في
مبدأ لبعض مسايل الصناعة اذا كان يبين في الصناعة فيقال لذلك المبدأ
مصادرة فبالحري ان يكون ما وضع في كتاب اوقليدس من امر وهو التقاء
خطين في جهة النقص عن قايمتين مصادرة اذ كان الاوسط لا يكون هناك
الا من صناعة الهندسة والعجب ممن ظن ان الاصل الموضوع يكون كقولهم في الهندسة

ان الخطوط

ان الخطوط الخارجة من المركز الى المحيط متساوية فان هذا قد يشكل قليلا ولا يشكل
ان المساوية لواحد متساوية ثم يكون هذا الاشكال مما يقع بيانه بادنى تامل فقال
وذلك بفرجار يعرف به المتعلم ذلك فيقبله ولعمري ان هذا القايل لو تامل ان
تفهم هذه القضية على سبيل التصور قد ينتفع فيه بالفرجار لكان له عذر
واما على سبيل التصديق فكيف يمكن ذلك فانه اذا سمع المتعلم ان الدايرة يعين
بها يلي كل خطوط من مركزه كذا وسلمه وحده لم يمكنه ان يضع دايرة وخطوط
من مركزه لا كذا فيكون قد وضع دايرة ليست دايرة فهذا لا يمكنه ان يشك فيه
بعد فرض وضع الدايرة ويكون هذا بين اللزوم من فرض الدايرة بل الذي يجب
ان يشكل عليه هو انه هل هذا المسمى دايرة له وجود ام ليس له وجود فان بلغ
الى ان اشكل عليه حال هذه الخطوط بعد ان سمع حد الدايرة وفرض لها وجودا
فالفرجار كيف يصحح الامر العقلي في الهندسة ولو كان هناك فرجار عقلي آخر ذلك
فيه فضلا عن الحس فكيف يمكن ان اريد بفرجار حسي ان يعلم العقل ان خطا
محدودا اي مساويه كيف يلزم من ذلك ان كل خط مما لا نهاية له في القوة
كذلك لزوما ضروريا فان شك المتعلم في وجود الدايرة يشك في ذلك مع كل فرجار
نفرضه وان سلم وجود الدايرة لم يمكنه وتحدها ان يشك في ذلك ثم ان كان
متعلم ابله يشك في ذلك بعد ان فهم ما الدايرة وانتفع بالفرجار على سبيل التنبيه
عن الغفلة فسيجد متعلمين بلها اكثر من ذلك فيغفلون من تفهم ان المقادير المساوية
لمقدار واحد متساوية حتى يوجد لهم مسطرة وخطوط ليس لهم ذلك على سبيل

التنبيه وبالجملة فان سبيل السنة لا يميز العلم المتعارف بل الحق انه انما صارت
هذه المقدمة اصلا موضوعا لان وجود الدائرة غير بين بنفسه فيحتاج الى بيان
فوق البيان الواقع بالفرجار فان سامح المتعلم صار اصلا موضوعا بل يجب ان
يفهم ما سمع من المعلم الاول على ما اعتبر عنه فكل ما يوجد ويكلف بتوهم انه
غير بين وهو محتاج الى بيان ويقع للمتعلم ظن بتصديقه فهو اصل موضوع
بالقياس الى ذلك المتعلم الذي ظن لا بالقياس الى غيره فاما ان اخذه وهو لا يظن
ما يظنه المتعلم او يظن خلافه فذلك هو مصادرة والمصادرة ما يقابل ظن
المتعلم اما بالسلب بان لا يظن او بالتضاد بان يظن غيره وذلك حين يأخذ
هنا الذي يحتاج الى بيان اخذا من غير بيان ومما غلطهم فيه من اصل الموضوع ما سمع
انه جعله قسمي ما لا وسط له وحسبوا انه معناه ما لا وسط له في نفسه وليس كذلك
بل معناه ما لا وسط له في ذلك العلم سواء كان له وسط في علم آخر او لم يكن وله
من العلوم وسط واعلم ان المقدمات البرهانية التي على مطالب كلية ضرورية انما هي
في مواد واجبة ضرورية والمغالطات البرهانية في انما هي من مواد ممتنعة ضرورية
واعني بالمغالطات البرهانية ما يشبه بالبرهان وليس برهانا فان من المغالطات
جدلية غير برهانية والفرق بينهما ان مقدمة المغالطة البرهانية يشبه الاولية
ويكون من امور ضرورية الا ان يكون المط اما ممكنا فيكون القياس عليه من الممكنات
واما القياس على ما ليس منها فانها يكون من ضروريات ومقابلاتها مقابلات الضروريات فاغا
فلذلك يوجد كلية كاذبة في الكل كبرى وصغرى وينتج منها نتائج كاذبة

في الكل

في الكل اذا اخذت كبرى ويكون المقدمة منها مضادة للمقدمة البرهانية والمسلمة
متضادة للنتيجة البرهانية اذا اخذت على هذه الصورة واما المقدمة المغالطة
الجدلية فانها يشبه بالمشهورات لا يكون مشهورة عند التعقب ولا يجب في
الاكثر ان يكون ضرورية وربما كانت شنعة وربما كانت مع شناعتها صادقة
ولكن استعمالها في الجدل يكون مغالطة لانها وان كانت صادقة فهي خلاف
المشهور فان كثيرا من المشهورات كاذب وكثيرا من الشنع حق ونسبة المشهور
والشنع الى القياسات الجدلية نسبة الحق والباطل الى القياسات البرهانية فالغلط
في البرهان هو ما ليس بحق وفي الجدل بما ليس بمشهور والمغالطة البرهانية
يقع لسهو من القايس وقد يقع لقصد الامتحان شرا ورداءة نفس

المقالة الثانية من الفن الخامس من الجملة الاولى من المنطق وهي عشرة فصول

الاول في معرفة مبادي البرهان وكليتها وضروريتها الثاني في المحمولات الذاتية التي
يشترط في البرهان الثالث في كون مقدمات البرهان كلية وفي معنى الاول وتتميم القول في
الذاتي الرابع لنوع من الانواع الخامس في تحقيق ضرورية مقدمات البراهين ومناسبتها
السادس في موضوعات العلوم ومباديها ومسايلها واقتران مباديها ومسايلها في
حدودها المحمولة السابع في اختلاف العلوم واشتراكها بقول مفصل الثامن في نقل البرهان
من علم الى علم وتناوله الجزئيات تحت الكليات وكذا تناول الحد التاسع في تحقيق مناسبة المقدمات
البرهانية والجدلية لمطالبها وكيف يكون اختلاف العلمين في اعطاء اللم والان العاشر
كانه تذنيب لهذه الفصول **فصل** في معرفة مبادي البراهين وكليتها وضروريتها

الحق وافتراق من ظن ان كل شيء يبين بالبرهان وهو باطل احتمل اجتمع منها رايان

اعلم انه لما علم ان مبدأ البرهان يجب ان يكون اوضح واعرف من البرهان فاحتمل اجتمع منها
رايان احدهما راي من يبطل البرهان والثاني راي من يرى ان مبادي البرهان يبين دورا
فاما الراي الاول فقد احتج اصحابه بان قالوا لما كان المطلوب بالبرهان يبين بمقدمات
يحتاج ان يكون اوضح منه فيجب ان يكون بيانها قبل بيان المطلوب بالبرهان فالبرهان انما يقع بمقدمات
يحتاج ان يكون اوضح منها فيجب ان يكون بيانها متعلقا باقامة البرهان عليها فيحتاج
ان يبينها ايضا بمقدمات اوضح منها وقد بان قبل بيانها ذلك فهلم جرا وذلك يؤدي
الى ان يكون الشيء الواحد موقوفا في اقامة البرهان عليه على ان يتقدمه اقامة براهين
بلا نهاية وهذا محال او يكون الشيء يتسلم من غير بيان وما يبنى على غير البين فهو غير بين
فذلك ما ليس بين فلا يكون مبدأ للبيان فاذن لا سبيل الى اقامة برهان على شيء فاما الراي
الثاني فان اصحابه لما لزمهم هذا المأخذ من الاحتجاج اضطروا الى ان يقولوا ان للبراهين
مبادي اول وكانوا وضعوا ان كل شيء يتبين ببرهان فوقعوا في ان قالوا ان هذه المبادي
يكون البرهان منها عليها بعضها على بعض فيبرهن هذا المبدأ بتلك المبدأ وذلك بهذا على
سبيل الدور فحسبوا انهم حفظوا وضعهم ان البرهان موجود ووضعهم ان على كل
شيء برهانا معا وتخلصوا عن ذهاب المبادي والمقدمات الى غير نهاية وكلا الرايين باطل
بان المقدمة الموردة في الراي وهي ان كل علم انما يقع بالبرهان وانه اما ان لا يكون علم او يكون برهان
باطل بل الحق ان يقال اما ان يكون كل شيء مجهولا او يكون كل شيء معلوما والمعلوم اما معلوم
بذاته او معلوم ببرهان وليس كل شيء مجهولا فانه لو كان كل شيء مجهولا لم يكن قولنا كل شيء مجهول
معلوما ولا كل شيء معلوم ببرهان فانه لو كان كل شيء معلوما ببرهان لكان كل برهان يعلم ببرهان

وهذا

وهذا محال فمن الاشياء ما يعلم بذاته ولو تمموا القياس على هذا النسق لم يلزمهم ما الزمهم وكيف
يكون على كل شيء برهان وقد علمت ان البراهين يكون بمتوسطات بين حدين ولا يمكن ان يكون
بين كل اثنين من المتوسطات متوسطات بعدد ما بين الطرفين الاولين ايضا لانه لا يبقى كل
ترتيب عددي كان متناهيا او غير متناه من تلو واحد لاخر فاذا كان مثلا بين
حدين متوسطات بلا نهاية لزم محالان احدهما ان يكون بين كل اثنين من المتوسطات متوسطات
بعدد ما بين الطرفين في انه لا نهاية له فيكون بعض محصور الحاشيتين مرتبا مثل الكل الحاصر
وهذا خلف والثاني ان هذه المتوسطات وان كانت تذهب الى غير النهاية فلكل واحد منها
الى نهاية له من جانبيه جاران ومعلوم انه ليس بينه وبين جاره واسطة فيكون اول بعض
المقدمات التي في الوسط لا وسط له وهو مبادي البرهان لا محالة ووضح ان كل علم بوسط فيكون بعض ما هو
مبدأ البرهان غير معلوم بتوسط فيتبين اذن انه ليس كل علم ببرهان وان كان بعض ما يعلم يعلم
بذاته بلا واسطة فيكون عنده النهاية في التحليل فيكون هو وما يجري مجراه المبادئ التي
ينتهي اليه مقدمات البراهين اما ان يكون بلا نهاية او يوقف في كل برهان عند اصل موضوع
بلا بيان فقابل الحق ان ذلك ينتهي الى بين بنفسه بلا واسطة واما الذين ظنوا انهم تخلصوا
عن الشبهة بان يجعلوا البراهين متناهية الى اوائل تبين بعضها ببعض فقد نسخ [illegible] غلطهم
في التعليم الاول فقيل ان البيان الدوري يوجب ان يكون شيئان كل واحد منها اكثر تقدما واعرف من
الآخر وكل واحد منها اشد تاخرا واخفى من الآخر لانه وجب مثلا ان يكون واحد منهما
بالقياس الينا والآخر بالقياس الى الطبيعة حتى يكون ما هو اعرف هو اعرف عندنا واخفى عند
الطبيعة ويكون ما هو اشد تاخرا ما هو اشد تاخرا عندنا واعرف عند الطبيعة فان هنا

يمكن ولكن المعروف فيما يتعلق بالبيان الدوري في الشيئين جميعا من جهة واحدة
بالقياس الينا وحده او بالقياس الينا والى الطبيعة معا لانه لابد من ان يكون ما يوجد مقدمة
في قياس ما اعرف عندنا بالطبع وقد لا يكون كذلك بل يكون ما هو اعرف عندنا متاخرا عنه في الطبيعة
لجزويات الاستقراء الشخصيه واذا كان كذلك حصل الشي الواحد بعينه اعرف عندنا من شي
واقل معرفة منه بعينه وهذا مستحيل جدا والحجة الثانية ان المبرهن بالدور يكون في الحقيقة
مصادرا على المطلوب الاول وذلك لانه اذا كان يبين مقدمة بمقدمة ثم كان تلك
المقدمة يبين بنفسها بالمقدمة الاولى او يبين بمقدمة او مقدمات تبين بالمقدمة
الاولى وسواء كانت تلك المقدمات وتلك الاوساط واحدة او كثيرة اي كثرة كانت فان
انما يبين الشي بما يتوقف بيانه على بيان الشي فيكون انما يبين الشي ببيان الشي نفسه وهذا
مح لان القول بان الشي موجود لا فرق فيه الحال بين ان يوضع وضعا بلا بيان لمية البتة
وبين ان يقال ان الشي موجود لان الشي موجود فقط ولا يزاد فان كان لا نعلم ان الشي
موجود فلا يعقل ايضا ان الشي موجود وان كان لا يعقل ان الشي موجود لان الشي موجود
فلا يعقل البيان بالدور والحجة الثالثة انه قد تبين في انولوطيقا الاول ان البيان بالدور
كيف يكون وفي اي شكل يكون فانه لابد من ان يقع في حدود اقلها ثلثة وان يكون بعضها
منعكسا على بعض مساويا له واتفاق مثل هذه في البراهين قليل وكيف يمكن ان
يتفق ان يكون المبادي الاولى للبراهين كلها على هذا الشرط حتى يبين بعضها ببعض بالدور
وهذه اعني مبادي البرهان كثيرة جدا لا يتفق في جميعها ان يكون حدودها متعاكسة فان لم
يتفق هذا بقي بعضها لا يبين بالدور ونعم ما قيل ان هولاء يعالجون الداء بالداء

منه

منه فانهم لما ارادوا ان يتخلصوا من لزوم ان لا برهان اذ لا بد من ذهاب مبادي البرهان
الى غير النهاية فجعلوا مبادي البرهان محتاجة في ان تعلم الى ما لا تعلم الا بها فالى امرهم
الى ان جعلوا مبادي البرهان لا تعلم البتة ولا يعلم بها شي على ان بيان الدور لا يخلص من
الذهاب الى غير نهاية وان الدور نفسه ذهاب الى غير النهاية ولكن في موضوعات
متناهية العدد فلا هم تخلصوا من الشناعة المبطلة للعلم ولا يخلصوا من الذهاب
الى غير النهاية ولما كانت مقدمات البرهان بعد العلم الذي لا يمنعه ولا يمكن ان يكون معلوم ذلك
العلم بحال اخرى غير ما علم به فيجب ان يكون مقدمات البرهان ايضا غير ممكنة التغير عما
هي عليه وهذا المعنى احد المعاني التي يسمى ضروريا فلنعد الوجوه التي عليها يقال الضروري
وكانا اومانا الى ذلك في بعض ما سلف فنقول ان الضروري اما ان يقال بحسب الوجود المطلق
بلا شرط وهذا هو الشي الذي لا يمكن ان يفرض معدوما في وقت من الاوقات واما ان
يقال بحسب العدم المطلق وهو الشي الذي لا يمكن البتة ان يفرض موجودا في وقت من الاوقات
واما ان يقال بحسب وجود حمل ما او عدم حمل ما وهو سلبه وهذا على انحاء خمسة فيقال
لما كان السلب والايجاب دايما لم يزل ولا يزال كقولنا الباري جل شانه واحد الباري
جل ثناؤه ليس بجسم او يكون السلب والايجاب ليس دايما على الاطلاق بل دام ما دام
الموضوع موجودا دايما كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة اي ما دام كل انسان
وكل موصوف بانه انسان وهو الموضوع موجود الذات فانه يوصف بانه حيوان
لا دايما فان كل انسان يفسد فلا يبقى اتصافه بانه حيوان دايما او يكون لا ما دام ذات
الموضوع موجودا بل ما دام ذاته موصوفا بالمعنى الذي جعل موضوعا معه مثاله كل

كل ابيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر لا دايما لم يزل ولا يزال ولا ما دام
ذات الموصوف بانه ابيض موجودا فان بعض الذات الموصوفة بانها ابيض قد
يزول هذه الصفة عنها ومع وجودها ويزول ايضا ما يلزم هذه الصورة
وهو ذو لون مفرق للبصر بل ما دامت الذات موصوفة بانها ابيض فلها لكن
لا محة موصوفة بانها ذات لون مفرق للبصر او يكون الضرورة فيه بشرط ما دام
المحمول موجودا وهذا يصح في كل موجود وفي كل نحو من الضرورة مما سبق ذكره
وما يجري بعد فان كل موجود ضروري الوجود او غير ضروري الوجود فانه ما دام موجودا
فلا يمكن ان لا يكون موجودا بشرط ما دام موجودا ولكن انما يفرد هذا التقسيم فيما لا يكون
المحمول ضرورة اذا رفع هذا الشرط البتة كقولنا كل انسان فانه قاعد بالضرورة ما دام
قاعدا ولا نقول قاعد بالضرورة ونسكت فمادة هذه الجهة من الضروريات ممكنة
للكل من الموضوع وفي كل وقت وبهذا يفارق الاقسام الاخر او يكون الضرورة
متعلقة بشرط وقت كان لا محة لا بشرط وضع او حمل مثل قولك ان القمر منكسف
بالضرورة اي وقتا ما وبعض الشجر ينتثر ورقه بالضرورة ويورق في الربيع بالضرورة
وقوم حسبوا ان هذا القسم هو الذي قبله لان القمر منكسف بالضرورة ما دام
منكسفا وليس كذلك بل هذا قسم على حدة وان كان يصح عليه شرط ذلك القسم كما يصح
في ساير الاقسام السالفة وذلك لان هذا القسم له وقت ضروري لا يمكن ان لا
يكون فيه والقسم الذي قبله ليس له وقت ضروري بل ضرورته اشتراط وجود نفسه
واشتراط وجود نفسه صحيح في كل وقت وهذا القسم في وقته ضروري الوجود لا لانه موجود

بشرط

بشرط وجوده فقط بل على الاطلاق وهو في ذلك الوقت لا يمكن ان لا يكون وليس
انكساف القمر في وقت انكسافه كقعود زيد وقت قعوده ولا يحتاج الى ان نطول
الكلام في هذا فان المقدار الذي قلناه واضح والقسم الرابع لا يدخل في انتاج النتايج
البرهانية الضرورية بذاتها بل ان كان من مواد ممكنة اكثرية صلحت ان ينتج نتايج
امكانية اكثرية واما ساير الانحاء فيستعمل في البرهان ان كانت محمولاتها ذاتية
ومنفصل الذات بعد ولكن كل نحو بعينه ينتج مثل نفسه وانما صلحت لان يدخل
في البرهان ان كانت من مواد مستعملة في البرهان لانها يصح ان يعتبر لان
كل واحد منها من الجهة التي صار بها ضروريا ممتنع التغير فما يلزم منه من النتيجة
ممتنع التغير وكنا اذا قلنا في كتاب القياس ان كل ج ب بالضرورة عنينا بالضرورة التغير
كل ما يوصف بانه ج كيف وصف بج دايما او بالضرورة او وصف به وقتا ما او بالوجود
الغير الضروري فهو موصوف كل وقت ودايما بانه ب وان لم يوصف بانه ج واما
في هذا الكتاب فانا اذا قلنا ان كل ج ب بالضرورة عنينا ان كل ما يوصف بانه ج
بالضرورة فانه موصوف بانه ب لا دايما بل معنى اعم من هذا وهو ان كل ما يوصف
بانه ج فانه ما دام موصوفا بانه ج فانه موصوف بانه ب وان لم يكن ما دام موجود
الذات لان المحمولات الضرورية هاهنا اجناس وفصول وعوارض ذاتية لازمة و
لزوم هذه بالضرورة على هذه الجهة فانه ليس اذا وصف شيء بنوع ما يجب ان يوصف
بجنسه او فصله او حده او لازم له دايما بل ما دام موصوفا بذلك النوع فاذا
زال حده يزول لا محة وكذلك فصوله يزول لا محة واما الجنس فربما زال

مثلا اذا استحال الابيض مضارمشفا والحلو فصار تفها لا طعم له فزال
في النوع وجنسه وهو الابيض واللون فزال الحلو والطعم معا وربما لم
يزل كما اذا استحال الاسود فصار ابيض بطل حمل النوع ولم يبطل حمل الجنس
ولان المقدمات البرهانية قيل فيها انها يجب ان يكون كلية فلنبين كيف يكون المقول
على الكل في المقدمات البرهانية فنقول اما في كتاب القياس فاما كان المقول على الكل
بمعنى انه ليس شي من الاشياء الموصوفة بالموضوع في مثلا الا والمحمول كب مثلا موجود لها
ان كان القول الكلي موجبا ومسلوب عنها ان كان القول الكلي سالبا ولم يكن هناك شرط
قول ثان وهو الوجوب والسلب يكون في زمان بل في المطلقات لقد كان يجوز ان
يكون المحمول موجودا في كل واحد من الموصوفات بالموضوع وقتا ما ولا يوجد
وقتا ما واما هاهنا فان المقول على الكل معناه ان كل واحد مما يوصف بالموضوع
وفي كل زمان يوصف به لا في كل زمان مطلقا فانه موصوف بالمحمول او مسلوب عنه
المحمول وذلك لان هذه المقدمات كليات ضرورية والضروري يبطل كليته شيئين
اما ان يقال ان من الموضوع واحدا ليس الحكم عليه بالمحمول موجودا كالكتابة للانسان
لانه ليس كل انسان كاتبا او يقال ان الموصوف بالموضوع وهو في زمان ما ليس يوصف
بالمحمول كالصبي لانه لا يوصف بعالم فهذان يبطلان كون المقول على الكل الضروري
ضروريا فان قال قايل انكم اخذتم الضروريا التي بمعنى ما دام الموضوع موصوفا
من جملة المطلقات في كتاب القياس وكانت هناك كليات مطلقة وكانت كليتها لا يبطل
بالخلل الواقع من جهة الزمان فالجواب انا انما كنا ناخذ ها مطلقا ان يرفع عنها جهة

كالصبي لانه لا يوصف بعالم

الضرورة ومنها اشتبها لهاجة الضرورة في المحمول وحيث كنا نحملها مطلقة فانا كنا
نقول ان الضروري ما دام الموضوع موصوفا بما وصف به مطلق من جهة اشتراط
هذه الضرورة بالفعل بل مطلق من جهة امكان اشتراط هذه الضرورة فيه ولا
امكان الضرورة الحقيقية حتى ان المقدمة التي اذا اشترط فيها الضرورة لم يكن
ان يشترط الا هذه الجهة فهي مطلقة اذا خلت من هذه الشرايط والجهات
وفرق بعيد بين امكان اشتراط شي وبين اشتراط بالفعل فهاهنا اذا اشترطت الضرورة
انتقضت بالخلو من الحكم اي زمان كان وهناك اذ لم يشترط الضرورة بل كانت
القضية مطلقة بلا اشتراط بالفعل فلم ينتقض بالخلو عن الحكم زمانا اذ وجب زمانا
وكان لم يشترط دوام الحمل للموضع ولو اشترط هاهنا بشرط الضرورة وكان بالضرورة
ما دام موصوفا بالموضوع فلم يوجب في بعض زمان اتصافه به لكان القول
منتقضا ولنعبر عن هذا من جهة اخرى فنقول ان الذي يعبر منه الخلو زمانا او
الدوام زمانا هاهنا هو غير الذي كان يعبر عنه الامران هناك فهناك انما كان يعتبر ذلك
ما بين حدي المطلق على الاطلاق وهو ذات الشي الابيض وذات اللون المفرق
للبصر فيه من حال المحمول لا عند ذات الموضوع من حيث ذاته وهاهنا يعتبر ذلك
في وضع شرط الموضوع وهو ما دام ذات الموضوع موصوفا بصفته انه ابيض
وهناك لم يكن يشترط هذا بل كان انما يكون مطلقا لانه ليس يعرض لذات الموضوع
دايما بل في وقت اتصافه بانه كذا فكان ليس كل موصوف بانه ابيض فهو بالضرورة
ذو لون مفرق للبصر ما دام موجود الذات بل ما دام موصوفا بانه ابيض فكان

ذ ولون مفرق للبصر لا يحمل في كل وقت على ذات الموصوف بانه ابيض بل
وقتاما وهيهنا كذلك ايضا ولكن انما يمنع ههنا ان يحمل هذا الموضوع عن المحمول
زمانا اذا اخذنا الحمل الموضوع بالشرط الذي يصدق معه الضرورة وكان
هناك هنالك ايضا وهذه المقدمة يستعمل في البرهان مع حذف جهة الضرورة
ولكن ينوى وانما يكون مطلقة بالحقيقة اذا احذفت ولم ينو بل نظر الى الوجود
فقط فقد انحلت هذه الشبهة العويصة   في المحمولات الذاتية
التي تشترط في البرهان واذا كانت المقدمات تحب ان يكون ذاتية المحمولات للموضوعات
لا عرضيتها فان العرضية لا يكون عللا فلا يكون مبادي البرهان عللا للنتيجة فلنتبين
ما الذي هو بذاته فنقول ان الذي هو بذاته يقع على وجوه منها وجهان خاصان
بالحمل والوضع وهما المعتد بها في البرهان فيقال ذاتي من جهة لكل شيء مقول
على الشيء من طريق ما هو و هو داخل في حده حتى يكون سواء قلت ذاتي او
قلت مقوّم من طريق ما هو و هذا هو جنس الشيء وجنس جنسه وفصله
و فصل جنسه وحده وكل مقوم لوجود الشيء مثل الخط للمثلث والنقطة
للخط المتناهي من حيث هو خط متناه وهكذا قيل ايضا في التعليم الاول فاقول
قبل ان نرجع الى الغرض يجب ان نستفيد من هذا ان الفصول صالحة لان
التعليم الاول لوضع الفصل والجنس كل واحد منها للنوع كالآخر
في كونه داخلا في مهيته ومقولا في طريق ما هو ثم انه قد جعل الفصل الآخير
المورد في حد الجنس هو انه مقول في جواب ما هو وفرق به بين الجنس

يكون داخلة في جواب ما هو صلوح
الجنس في ح ع ع

عن المقول في طريق ما هو

والفصل

و الفصل وغير الفصل فيجب من ذلك ان يكون المقول في جواب ما هو غير المقول
في طريق ما هو وان يكون بينهما فرقان لا محالة على ما رايناه واوضحناه في موضعه
هذا ولنعد الى موضعنا الذي فارقناه فنقول ويقال الذاتي للشيء وكان يوخذ في
حد العارض اما المعروض له كالانف في حد الفطوسة والعدد في حد الزوج
والخط في حد الاستقامة والانحناء او الموضوع المعروض له كالخارج بين المتوازيين
لمساوي زوايا من جهة لقائمتين او جنس الموضوع المعروض له بالشرط الذي
نذكره ان جميع ذلك يقال له انه عارض ذاتي وعارض للشيء من طريق ما هو فهذان
اللذان يدخلان من المحمولات في البراهين والتي لو اخذ في حدها جنس موضوع المسئلة
ان كان ذلك الجنس اعم من موضوع الصناعة لم يستعمل في الصناعة على الوجه
العام بل خصصت بموضوع الصناعة فيكون الضد المستعمل في الطبيعيات
متخصصا من جهة النظر فيه بما يكون طبيعيا والمناسبة في المقاييس في المقا
دير مناسبة مقدارية وفي العدد مناسبة عددية يجعل بحيث يدخل في حدودها
موضوع الصناعة واما ما خرج من موضوع الصناعة فلا يعتد به ولا يلتفت
اليه ولا ينتفع به من حيث هو خارج نعم ان كان خارجا من موضوع المسئلة
وليس خارجا من موضوع الصناعة فلا يوخذ في حده موضوع المسئلة بل جنسه
وموضوعه وامر اعم منه ولكن لابد من ان يوخذ موضوع الصناعة في حده
آخر الامر فهو مما يدخل في البرهان فان المحمول في قولك هذا الخط مساو لهذا
الخط وهذا الضرب في نفسه زوج محمول اعم من الموضوع فكيف يوخذ

في حده الموضوع فليس كل محمول في المقدمات البرهانية يكون اما نفس الموضوع ماخوذا في حده واما ماخوذا في حد الموضوع اللهم الا ان يقال ان محمولات المقدمات اما ان يوخذ في حدود الموضوعات لها او يوخذ في حدودها موضوع الصناعة او يقال ان محمولات المقدمات اما ان يوخذ في حدودها الموضوعات لها او يكون الموضوعات او ما يقومها مما هو من تلك الصناعة يوخذ في حدودها والى هذا ذهب المعلم الاول فان من لم يفصح به فكل محمول برهاني او ماخوذ في حد الموضوع او الموضوع وما يقومه ماخوذ في حده او مطلقا كالسطح للمثلث واما التخصيص يلحق به ضرورة كما ان الخط اذا حمل عليه المساوي فانما يحمل عليه المساوي لخط وهو مخصص والعالم اذا حمل عليه انه واحد حمل عليه الواحد في العالمية لا الواحد مطلقا وهذا ايضا تخصيص له بقول او فعل واما كيفية اخذ ما يقوم الموضوع في حد العارض فذلك ان يوخذ موضوع المعروض له او جنس المعروض له او موضوع جنسه الاول كما يوخذ العدد في حد مضروب عدد زوج في عدد فرد والمثلث في حد مساواة مضروب ضلعه في نفسه لمضروب الاخرين كل في نفسه فان موضوع هذا العارض هو المثلث القايم الزاوية فانه موضوع جنسه والثالث كما يوخذ العدد في حد زوج الزوج فجميع هذه يقال لها اعراض ذاتية فما كان من المحمولات لا ماخوذا في الموضوع ولا الموضوع او ما يقومه ماخوذا في حده فليس بذاتي بل عرض مطلق غير داخل في صناعة البرهان مثل البياض للققنس وان كان لازما على ما سنوضح وما بعد هذا فيقال بذاته لا على جهة يليق بالحمل والوضع ولا يقال

بالبرهان

بالبرهان فيقال لما معناه غير مقول على موضوع او في موضوع فهو قايم بذاته واما الماشي والمحمولات كلها فكل واحد منها ما نفس معنى ذاته مثل معنى الماشي وبعض شيئا آخر هو الموضوع له فليس ولا واحد منها مستقرا في الموجود والدلالة في المعنى على ذاتها فذواتها ليست هي بذواتها ويقال ايضا بذاته للشي الذي هو سبب للشي موجب له مثل ان الذبح اذا تبعه الموت بذاته لم يقل انه قد عرض ذلك اتفاقا بل الذبح يتبعه الموت بذاته لا مثل ان يعرض له برق اذ مشي ماش او مشي انسان فيعبر على كنيز وسايره كل ما كان اتفاقا ويقال ايضا بذاته لما كان من الاعراض في الشي اوليا اعني بقولنا اوليا انه لم يعرض لشي آخر ثم عرض له بل ما كان لا واسطة فيه بين العارض والمعروض له وكان المعروض له سبب لان يقال انه عرض في شي آخر كما يقال جسم ابيض وسطح ابيض فالسطح ابيض بذاته والجسم ابيض لان السطح ابيض فهذه في الوجود الخارج عن غرضنا ههنا بل الداخل في غرضنا هو المذكوران الاولان فانه قد يطلق لفظ بذاته مرادفة لما هو مقول من جهة ما هو على المعنى المذكور في هذا الفن فيقال للمقوم ذلك لما يقومه بذاته له وقد يطلق لفظ بذاته والذاتي ويعني به العارض الماخوذ في حده الموضوع او ما يقومه على ما قيل وربما قيل على معنى اخص واسد تحقيقا فيعني به ما يعرض للشي ويقال عليه لذاته ولما هو هو لا لاجل امر اعم منه ولا لاجل امر اخص منه وحين استعمل على هذا المعنى في التعليم الاول فقد سمي لشرط الاول فكذلك من غير استثناء وشرط انتج منه انه يجب ان يكون اوليا واذا لم يفهم ذلك تشوش وقيل ما كان يجب ان يقال ان لذاته هو الذي لما هو هو والسبب فيه انه اذا لم

ليشوش

يفهم هذا الاشتراك الاول ولذلك قيل لا الموسيقى ولا البياض بذاته للحيوان لان الموسيقى
من خواص الانسان فيكون للحيوان بسبب انسان واما البياض فهو له لانه جسم
مركب ومن هذه الاعراض الذاتية ما هو ضروري مثل قوة الضحك للانسان ومنه
ما هو غير ضروري مثل الضحك بالفعل للانسان وقد بلغ من عدول بعض الناس
عن المحجة في هذا الباب لسوء فهمه ان يظن ان المحمولات في البراهين لا يكون البتة الا
من المقومات لانه لما جرت العادة عليه في تأمله في كتاب ايساغوجي بان يسمى المقوم
ذاتيا ولا يفهم هناك من الذاتي الا المقوم ظن ان الذاتي في كتاب البرهان ذلك بعينه
وهو العلة قال وليس كل علة فان الفاعل والغاية لا يصلح ان يجعل احدهما حدا اوسط
برهان بل المادة او ما يجري مجراها وهو الجنس او الصورة وما يجري مجراها وهو الفصل
وان محمولات المطالب لم يضاهر هذه باعيانها وانه انما يكون المقدمة الكبرى ذاتية
اذا كان محمولها ذاتيا بمعنى المقوم للموضوع وقال ان الحد الاوسط يكون ذاتيا لكلا الطرفين
بمعنى المقوم وحين سمع قسمة الذاتي لم يعلم ان الذاتي في كلا القسمين المستعملين
هو المحمول بل حسب انه الماخوذ في الحد فظن ان القسمة هكذا ان من الذاتيات
ما هو محمول ماخوذ في حد موضوعه ومنه ما هو موضوع ماخوذ في حد المحمول
ليس ان ذلك المحمول يكون ذاتيا للموضوع بل الموضوع وقد رايت بعض المتشبهين
بالمعرفة ممن كانت عبارة هذا الانسان اقرب الى طبعه فعول عليه في المنطق
فاعتقد جميع هذا فالزمه لزوم هذا المنهج ان قال ان كل محمول ضروري غير مفارق فهو
مقوم وان لا معنى للخاصة التي يعم النوع كله في كل وقت وان الخاصة مما لا يمتنع مفارقته

وان يكون المثلث المتساوي الساقين ذا زاويتين متساويتين عند القاعدة
فصل له لا خاصة وان كون كل مثلث ذا زوايا مساوية لقائمتين فصل له لا خاصة
وان هذه مقومات لموضوعها ومع ذلك فيجعل الحد الاوسط علة موجبة للاكبر
حتى يكون البرهان برهانا ويعرف ان ذلك كثيرا ما يكون مساويا ويعرف ان كل مقوم
علة وان المعلول ليس بمقوم فيكون الاكبر المعلول ليس مقوما بل لازما وقد وضعه
محمولا ذاتيا بمعنى المقوم ومنع ان يكون لازما غير مقوم ومع ذلك فان المقدمة
يكون ذاتية ومحمولها ليس بذاتي بمعنى المقوم ويعرف ان المعلول ربما كان لازما
عن العلة دائما لا يفارقه وايضا فانه مع قوله ذلك ويعرف ان مثل المساوي لزوايا
لقائمتين ان كان مقوما للمثلث فلا يكون المثلث مقوما له لان المقوم علة والشيء
لا يكون للشيء الواحد علة ومعلولا الا بسبيل الغرض لان كل مقوم متقدم والمتقدم
لا يكون متاخرا من نفس ما هو عنه متقدم وتعرف انه ليس كلما هو مع الشيء دائما فهو
علة بل يحتاج ان يكون مع المعية مقوما والآخر مع المعية غير مقوم فيكون المحمول في
الاكبر لانه ذاتي مقوما للاوسط ولان الاوسط في البرهان علة لوجود الاكبر عنده مطلقا
فهو مقوم للاوسط ذاتيا كان غير مقوم فهو لازم لزوما كليا وما هو لازم لزوما كليا
فهو ذاتي فهو مرة اخرى مقوم فما اخلق بالعاقل ان يتعجب من عقول هؤلاء
تعلم ان جميع المطالب في علم الهندسة والعدد يطلب عن امور لازمة ليست مقومة
بوجه فانك لا تجد فيها قياسا يطلب عن محمول جنسي او فصلي والعجب من ذلك
الاول المتشبه به اذا انكر ان يكون العلة الفاعلة وسطا ثم انه في الحال ضرب المثل بالوسط

قيام الارض في الوسط في اثبات الكسوف وذلك في الحقيقة علة فاعلة للكسوف و
توجد في حد الكسوف والعفونة توخذ في حد صنف من الحميات وكثير من
الاسباب الفاعلية والغائية يوخذ في الحدود والبراهين كما يايتك بيانه
من بعد والعجب الآخر انه جعل الاوسط ذاتيا للطرفين وعنده ان الذاتي هو
المقوم وعنده ان الحد الاكبر ذاتي للاوسط وكيف يكون الاوسط مقوما لما يقومه — مقدمات مقومات
بعينه متناصرا والعجب الآخر ان المثال الذي اورده وهو قيام الارض في الوسط
وذلك علة لانمحاق الضوء ومقومة له لا متقومة به وعارض خاص للقمر
الذي هو الحد الاصغر لا مقوم له ومما يغرهم ما يقال من ان الحد وانه
مناسب للبرهان يحسبون ان كل برهان يتحلل الى الحد واذا انحل الى الحد
كان الحد هو الحد الاوسط او الاصغر وليس كذلك كان وانما يكون ذلك
بين الاوسط والاكبر فان القائس القائل ان القمر يقوم الارض بينه
وبين الشمس وما قامت الارض بينه وبين الشمس اوز تمته ظلمة بالستر
مالم يكن الوسط فيه حدا للقمر ولا جزء حد ولا كان الاكبر حدا للاوسط
بمعنى المقوم ولا جزء حد له ولكنه معلول له بل الاوسط والاكبر كل واحد
منهما او مجموعهما كما ستعلم حد للمطلوب الذي هو الكسوف وهو عرض ذاتي من
الاعراض التي للقمر وليس شيئا مقوما له حتى يكون ذاتيا بالمعنى الذي عندهم
هذا الطعنان انما يعرض لهم من شيئين احدهما بسبب ما جرت به
العادة من استعمال لفظة الذاتي في كتاب ايساغوجي ولم يعلم انه لا الذاتي

ولا الضروري ولا الكلي في هذا الكتاب هو ما قيل في كتاب قبله والثاني
تفخيم امر البرهان اذ جعلوه من الذاتيات المقومة اذ كان الذاتي المقوم
يحل عندهم انه اشرف والبرهان ايضا بالحقيقة هو اشرف فيتوهمون انه
يجب ان يكون مقدمات البرهان من الاشرف لا غير كما قال قائل انه لا يجب ايضا
ان يكون برهان على لانه خسيس ولا يجب ان يكون برهان على الامور الطبيعية
والتعاليمية بل انما ناسب البرهان للاشرف من الامور وهو الامر الالهي فانه — للاشرف
لو كان للشرف في هذا الباب مدخل وكان المدخل ليس على سبيل شرف
المناسبة والصدق بل اشرف الآخر لكان يجب ان يعتبر هنا في البناء
فيجب ان نعرف ايضا في المسائل فيكون انما يجب في المقدمات ان يكون ذاتيات
المحمولات بمعنى المقوم الغاية بالشرف اذا كانت مختصة بالعلم الالهي لشرفه لكن
ليس هذا وامثاله بشيء وللعجب ان يضعون الرجل العلمي الا ما يعرض اليه القاصرون
الحديث ان ذا شريف وان ذا خسيس بل الى الموجود في نفس الامر فيتعرض
عن امثال هولاء الجارحين فلنصر الى غرضنا في تحقيق الاعراض الذاتية
فنقول انما سميت هذه اعراضا ذاتية لانها خاصة بذات الشيء او لجنس
ذات الشيء ولا يخلو عنها ذات الشيء او جنس ذاته اما على الاطلاق مثل ما
للمثلث في كون الزوايا الثلث مساوية لقائمتين واما بحسب المقابلة اذ كان الموضوع
لا يخلو عنه او عن مقابله بحسب المضادة او بحسب العدم الذي يقابله خصوصا
مثل الخط فانه لا يخلو عن استقامة او انحناء والعدد عن زوجية او فردية والشيء

عن موجبة او سالبة فاذا اجتمع فی هذه العوارض ان كان الموضوع لا يخلو عنها
باحد الوجهين المذكورين وكانت ليست لعل الموضوع او جنسه كانت مناسبة
لذاته فلو كان الموضوع لا يخ عنها ولكن لوجب لغيره من اشياء غريبة من ذاته
او جنسه مثل السواد للغراب للكاتب ذاتية له بوجه اذ كانت لا يتعلق
بذاته ولا بذات ما يقومه ولا لذات التی يتقوم بها ولو كان الموضوع يخلو
عنها الا الی مقابل مثلها بل الی سلب فقط لكانت ذات الموضوع لا يقتضيها
فی المقارنة ولا فی المتقوم بها واما اذا كانت عن ال[illegible]ر اللاحقة للموضوع فی المقاومة
التی يقتضيها ذاته واختصت بجنسه ولزمته مطلقا او علی التقابل صارت
يستحق به ان يسمی اعراضا ذاتية ونقول ان الاشياء الموجودة فی موضوع موضوع
للصناعات لست اعنی فی موضوع موضوع للمسايل اعنی التی وجودها ان يكون
فيه هی التی يعرض لذلك الموضوع لذاته ولانه ما هو هو واما اللوازم العرضية
التی ليست بهذه الصفة فانها وان كانت لازمة فهی خارجة عن ان يعد
الموضوع وان كانت لازمة فهی اثر من الآثار المطلوبة له وكيف وهی اعم من
تلك الآثار اذ تلك الآثار انما توجد فی الموضوع وهی توجد خارجة عنه
فان اخذت من حيث هی مخصصة بالموضوع صارت ذاتية ماخوذا فی حد
الموضوع واعلم ان الاعراض الغريبة لا تحمل مطلوبا فی مسايل الصنايع البرهانية
وذلك لانها ان اخذت من حيث يتخصص بموضوع الصناعة زالت بذلك
غرابتها وانما يكون ان يمكن ان يتخصص اذا كانت مناسبة للموضوع او

بجنسه

بجنسه او لما هو كالجنس فيكون العام للعام والمخصص للمخصص وما لم يكن كذلك
لم يكن مستعملا فی البرهان وان مطلقة فليس وجوده للموضوع الصناعة من حيث
هی موضوع الصناعة اذ قد توجد فی غيره فلا يكون النظر فيها من جنس النظر
المخصوص بالصناعة ثم المعلوم اما جزئية واما كلية والعلم الجزئی انما هو جزئی
لانه يعرض موضوعا من الموضوعات ويبحث عما يعرض له من جهة ما هو هو
ذلك الموضوع فان لم يفعل كذلك لم يكن العلم الجزئی جزئيا بل دخل كل علم فی
كل علم وصار النظر ليس من موضوع مخصوص بل فی الوجود المطلق فكان العلم
الجزئی علما كليا ولم يكن العلوم متباينة مثال هذا ان علم الحساب جعل علما
علیحدة لانه جعل له موضوع علیحدة وهو العدد فينظر صاحبه فيما يعرض
للعدد من جهة ما هو عدد فلو كان الحاسب ينظر فی العدد ايضا من جهة ما هو
كم او كان الناظر فی الهندسة ينظر فی المقدار من جهة ما هو كم لكان الموضوع له
الكم لا العدد والمقدار فاذا كان ينظر فی العدد من جهة ما هو فی مقدار من حيث
هو مقدار واذا كان له ايضا حين ان ينظر فی المقدار من جهة ما هو عدد ان ينظر
فيما يعرض للعدد من حيث هو عدد كان العلمان قد صارا علما واحدا وكذلك
ان كان هنا ينظر فی المقدار من جهة ما يقارن مبدأ حركة فيكون له ان ينظر
فی الشیء من جهة ماله مبدأ حركة فلم يتميز علم من علم او كان صاحب العدد من
جهة ما هو موجود كان له ان ينظر فيما يعرض للموجود من حيث هو موجود
وكان الحساب لا يفارق الفلسفة الاولی فكذا اذا كان صناعة ما جزئية

ولكن موضوع الطب امر او ليكن بدن الانسان وطلب عارض غريب
ليس للانسان من جهة ما هو انسان مثلا كالسواد المطلق والحركة المطلقة
فان السواد للانسان من جهة ما هو جسم مركب تركيبا ما والحركة من جهة ما
هو جسم طبيعي فكان له ان ينظر فيما يعرض للجسم المركب من حيث هو جسم
مركب او من حيث هو جسم لكان الطب هو عين الطبيعي ولم يكن
هو علما جزئيا فكان يكون ايضا بيطرة وفلاحة او كان يكون كل واحد منها
العلم الطبيعي ويتميز فيه الفهم اللهم الا ان يجعل السواد سوادا مخصصا
بالانسان وليس ان يجعله سواد الانسان بل سواد هو بحال مع ذلك الحال
يكون للانسان حتى لا يكون تخصيص نسبته فقط بل تخصيص لامر خاص
لذلك الخاص تخصصت النسبة فبين ان الاعراض الغريبة لا تستعمل
فيها في علم من البرهانيات وان اتفق ان انتج شيء مثل هذا في علم ما
وان كان عن مقدمات صادقة فانما يكون بيانا على العرض لان في مثل هذا
القياس اما ان يكون الاوسط غريبا او الاكبر فان كان الاوسط امرا غريبا
من هذا الموضوع فيكون البرهان بالذات من صناعة اخرى ويكون من
هذه الصناعة بطريق العرض فان كان الاوسط مناسبا ولكن حمل الاكبر
عليه لا يكون لانه هو بل الاكبر المحمول عن بيان منه ومن جنسه والا لكان الاكبر
مناسبا ولا يكون ايضا لاجل شيء داخل معه فيكون من حق الاوسط ان يكون
بينه وبين الاكبر اوسط آخر قد ترك واحدث النتيجة عن وجها الذي

سن

سن حين لم توجد في بيانها مقدمة بينة بنفسها ومقدمة بجزء امر
علاها سبباه العلم واصل موضوع فلا يكون البيان بيان حقيقيا بل بالعرض
وقد ظن بعضهم ان السبب في ان لا يستعمل في البراهين وسط من عرض
غريب وان كان لازما انه لا يكون علة ذاتية للطرف الاكبر فلا يكون البرهان
برهان برهان لم وليس الامر على ذلك فان هذا النظر الذي نحن فيه ليس كله
في برهان اللم حتى اذا لم يكن الذي برهان لم لم ينظر في هذا الكتاب وصار
قياسا